

## وظائف مؤسسة "ئنفلاس" في مغرب ما قبل الحماية وأدوارها قبيلة إداوتنان نموذجًا

### The Functions of the Traditional Amazigh *Inafless* Council before the French Protectorate of Morocco

#### The Case of the Idawtanan Tribe

تُعَدُّ مؤسسة "ئنفلاس" واحدةً من المؤسسات التي ساهمت في التدبير الاجتماعي والقانوني للمجتمعات القبلية المغربية بخاصة قبل الحماية (1912). وتستمد هذه المجتمعات مشروعيتها من الألواح التي ساهم في وضعها فقهاء مالكيون عاشوا اضطرابات ساكنة الجبال التي لا تنالها أحكام المخزن المركزي. وتُعَدُّ إداوتنان القبيلة السوسية المغربية، موضوع هذه المساهمة، واحدةً منها. وإذا كان المخزن يسعى عبر قنواته - من عمال وباشوات وقواد وشيوخ - لفرض هيمنته على مجموع البلاد وتطويع العباد، فإن البلاد النائية كإداوتنان، ومن خلال مؤسسة ئنفلاس، اضطرت المخزن إلى قبول تنازلات تنقص من حدة قوته الإدماجية، مما يطوِّعه للسماح لها بتنظيم نفسها بنفسها من خلال مؤسساتها المحلية، وهو ما يفيد بقاءها تارةً صامدةً، بوصفها مؤسساتٍ تاريخيةً، وتارةً أخرى مهمشةً بحسب نوع الأحداث وقوتها.

**كلمات مفتاحية:** مؤسسة ئنفلاس، القبيلة، إداوتنان، المخزن، المغرب.

The Amazigh institution of the *Inafless* was a significant factor in the social and legal acclimation of Moroccans living in traditional tribal societies prior to the French Protectorate (1912). These were judicial institutions whose authority rested on a set of by-laws formulated by Sunni Muslim jurists of the Maleki school who lived alongside the mountain-dwelling Amazigh tribesmen who were free of the rule of the central authorities (the *Makhzen* in Rabat). The Idawtanan tribe, whose territory lies in the Sous region of Morocco, provides the compelling case study subject for this paper. While the *Makhzen* attempted to utilize of the *Inafless* and other instruments of traditional Amazigh tribal authority to unify the territory under its rule, repeated compromises which ultimately curtailed the Sultan's power were inevitable. Thus, the intensity of the deliberate assimilation of the Amazigh was curtailed, resulting in the ability of rural tribal groups to self-government. Depending on the nature and urgency of events at any given time, traditional Amazigh structures were strong and unshakeable, established organs or weak and marginalized. The final equilibrium saw the traditional Amazigh justice system thrive off of the relative weakness of the *Makhzen* in the periphery.

**Keywords:** Enflass, the tribe, Makhzen, Morocco.

\* أستاذ باحث في التاريخ الديني وأثروبولوجيا الدين في الجنوب المغربي، أكادير، المغرب.  
Researcher in Religious History and the Anthropology of Religion in southern Morocco.

## مقدمة

كثر اللغط حول مؤسسة حلت محل المخزن<sup>(1)</sup> في المناطق النائية التي لم تكن تنالها الأحكام المخزنية<sup>(2)</sup>، أو تلك التي كانت منيعاً ومحصنةً تضاريسياً؛ بفعل العامل الطبيعي استطاعت هذه القبائل البقاء بعيداً عن "جور المخزن الدخيل"، كما نظرت لذلك السوسولوجيا الكولونيالية، أو من خلال الخصوصيات الثقافية القبلية وأعرافها المتوارثة. فقد ارتأى عددٌ من أعيان بعض القبائل تنظيم أمورهم في علاقتهم مع الآخر والجماعة من خلال إبداع مؤسسة "عرفية" تسعى للحفاظ على "الأمن الداخلي" بالدرجة الأولى، وزجر الخارجين عن منطوق "النص العرفي" أو المخلين به، فكانت هذه المؤسسة سابقةً من نوعها في المجتمع الأمازيغي؛ إذ لا نجد لها نظيراً موازياً في المجتمعات الأخرى التي كانت تحلّ مشاكلها بالتطاحن والتناحر وفقاً لقاعدة "البقاء للأقوى"، وهو ما ظل يفسر مسلمةً أمن بها المغاربة، كون أهل المغرب كانوا ولا يزالون يجنحون إلى السلم أكثر منه إلى الحرب. وفي هذا السياق تأتي هذه المساهمة لتتناول مؤسسة "بُفْلَاس" (3) التي ساهمت في التدبير "القانوني" للمجتمع المغربي من خلال حل مشاكل الناس وزجر المخالفين. ولقد قيل كلام كثير عن هذه المؤسسة؛ فهناك من ذهب إلى حد القول إنها مثّلت "استقلالاً معنوياً" عن سلطة المخزن الذي كان راکداً في المركز<sup>(4)</sup>، ولعلّ هدفهم كان سياسياً أكثر منه موضوعياً. فهذه الأطروحة إنما استُغلت لتمرير طرح "فرق تسد" التي ترجمها ظهير عام 1930<sup>(5)</sup>. ويذهب آخرون إلى كون المؤسسة تأسست في ظرفية تاريخية استثنائية للتعبير عن إرادة ساكنة كانت لا تنالها الأحكام السلطانية "الجائرة"، مُفضّلةً حل مشاكلها بواسطة مؤسساتها الاجتماعية (الأعيان، والشيوخ، والفقهاء...) بعيداً عن تدخل "الأجانب" المعيّنين بظواهر سلطانية، كما هي الحال بالنسبة إلى قواد "حَاخَا"<sup>(6)</sup> الذين حكموا سوس خلال فترة المولى الحسن (1873-1894).

في هذا السياق تحاول هذه الدراسة إمالة اللثام عن بعض الأدوار السوسيو-اقتصادية والسياسية لبعض مؤسسات التنظيم القبلي للمجتمع المغربي ما قبل فرض الحماية بتاريخ 30 آذار/ مارس 1912 التي ساهمت في ضبط الأمن، وتدبير القبيلة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً؛ فقد تعددت مؤسسات القبيلة التي سهرت على تدبير أمور سوس، في استقلالية تامة عن "سلطة المخزن" التي كانت شاعرةً في هذه المناطق، بل كانت تُخضعها إخضاعاً مؤقتاً وموسمياً، وفي بعض الأحيان تفوّض لها القيام بمهام لا يقوم بها إلا "القواد" و"إمغازن"، مثل جمع

1 سنستعمل كلمة المخزن في هذه الورقة بمفهومها العام للدلالة على "السلطان" وحاشيته وممثليه من "قَوَاد" و"باشوات" و"عمال" و"قضاة". وللمزيد من التوضيح بخصوص مفهوم المخزن، نحيل القارئ على الدراسات التالية: مصطفى الشابي، *النخبة المخزنية في المغرب القرن التاسع عشر*، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 26 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1995)؛ محمد الطوزي، *الملكية والإسلام السياسي في المغرب*، ترجمة محمد حاتمي وخالد شكرراوي، مراجعة عبد الرحيم بنحادة (الدار البيضاء: نشر الفنك، 1999)، ص 31-40؛ جون واتربروري، *أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية*، (معرب)، ط 3 (الرباط: مؤسسة الغني للنشر/ السحب/ دار أبي رقراق، 2013)، ص 75-110؛ عبد اللطيف أكنوش، *السلطة والمؤسسات السياسية في المغرب الأمس واليوم* (الدار البيضاء: مكتبة بروفانس، 1988) ص 106-114؛ هند الوالي عروب، "المخزن في الثقافة السياسية المغربية"، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا العميقة، إشراف عبد اللطيف حسني، جامعة محمد الخامس للعلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية، الرباط-أكادال، (2003)؛

Rachida Cherifi, *Le Mekhezen politique au Maroc: Hier et aujourd'hui* (Casablanca: Afrique orient, 1988), pp. 17-25.

2 تُعدّ قبيلة إداوتان واحدةً من القبائل التي لم تكن تنالها الأحكام المخزنية بشهادة المولى الحسن الأول (1873-1894) نفسه بحيث أشار إلى ذلك صراحةً في إحدى مراسلاته إلى نائبه كما سنستعرضها لاحقاً.

3 بُفْلَاس مفردة أَفْلُوسٌ، وهي الكلمة نفسها التي ينطقها (التوازيك) وتعني الإنسان الثقة، انظر: صدقي علي أزايكو، *نماذج من أسماء الأعلام الجغرافية والبشرية المغربية*، سلسلة الدراسات والأطروحات، رقم 1 (المغرب: منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2004)، ص 129.

4 بخاصة في العواصم التقليدية (مراكش، وفاس، ومكناس، ورباط الفتح).

5 يجب أن يُقرأ "الظهير البربري" في سياقه التاريخي العام، بعيداً عما روج له أقطاب الحركة الوطنية، كما يجب تحليل مكوناته وبنوده تحليلاً موضوعياً، بعيداً عن التعصب للطرح الكولونيالي والنزعة "العرقية الشوفينية".

6 مجموعة قبلية حدودها بين قبيلة إداوتان ومدينة الصويرة.

الأعشار أو جبي ضرائب المكوس<sup>(7)</sup>، والتَّرتيب<sup>(8)</sup>، أو تديير توزيع المياه في مناطق الخصاصة، مع العلم أنَّ المخزن وضع شرطين أساسين لتقلد هذه المهمات<sup>(9)</sup>؛ أولهما الانتماء إلى مؤسسة دينية بوصفها زاويةً مواليةً للمخزن<sup>(10)</sup> أو إلى مؤسستي الفقهاء والشرفاء<sup>(11)</sup>. وثانيهما الوجهة داخل القبيلة. وفي حال غاب هذان العنصران يعيّن المخزن قائدًا يختاره من المنطقة أو من الخارج بظهيرٍ شريف.

في هذا الإطار تحاول هذه الدراسة الإجابة عن مجموعة من التساؤلات، من قبيل: ما هي الأصول التاريخية لمؤسسة ئنفلاس؟ وما هو السياق التاريخي الذي ظهرت فيه؟ ومن أوصى عليها الشرعية؟ وما هي مبررات شرعنة هذه المؤسسة ودواعيها؟ وماذا عن التنظيم الاجتماعي في سوس التي قال عنها الناصري: "لم ينكحها المخزن مدةً من السنين تنيف على عدد الستين"<sup>(12)</sup>؟ وماذا عن مؤسسات التنظيم و"الضبط" الاجتماعي في قبيلة إداوتان<sup>(13)</sup>؟ وكيف كانت تُنظَّم شؤونها العامة إلى حدود فترة حكم السلطان الحسن الأول؟

## مؤسسة ئنفلاس<sup>(14)</sup> بين الشرع والعرف

ساهمت الفتوى بدور مهم في تنظيم الحياة الاجتماعية للبادية المغربية، بخاصة في المناطق التي تقع بعيداً عن سلطة المخزن<sup>(15)</sup>، وفي الوقت

7 بعد هزيمة المغرب في حرب تطوان أمام الإسبان (1860/1859)، فرضت إسبانيا شروطاً للخروج من المدينة المحتلة، ومن بينها إلزام المغرب بدفع غرامة مالية أفرغت خزينة الدولة (20 مليون ريال مغربي/ 100 مليون إسبانية). وبما أنَّ المغرب كان في أمس الحاجة إلى دخول قارة لأداء هذه الضريبة، فإنه فوّت أمر الجباية إلى القواد والشرفاء ومؤسسات ئنفلاس مقابل دفعهم لمقدار مالي مسبق، انظر: جرمان عياش، "الأزمة المالية لحرب تطوان"، في: **دراسات في تاريخ المغرب** (الرباط: الشركة المغربية للنشر للتقنين، 1986)، ص 79-120.

8 فُرضت ضريبة الترتيب على جميع فئات المجتمع المغربي وذلك خلال فترة المولى الحسن والحاجب أبحامد (1894-1900) والمولى عبد العزيز (1900-1906) وكانت سبباً في توتر العلاقة بين الحاكم والرعية؛ لأنها كانت مجانية للشرع في شقها المتعلق بمكوس الأبواب، وتمس بـ "الامتيازات التقليدية" للخاصة التي أقرتها ظواهر التّوقير والاحترام منذ العهد السعدي (إعفاء الشرفاء، وشيوخ الزوايا، والعلماء، والقضاة، والقواد)، يراجع بشأن موضوع ضريبة الترتيب والمخزن: الطيب بياض، **المخزن والضريبة والاستعمار: ضريبة الترتيب 1880/1915** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2011)؛ خالد طحطح، **ضريبة الترتيب بين المعونة والمكس** (الرباط: منشورات الزمن، 2016).

9 لا يمكن تعميم هذه القاعدة في المجتمع السوسي، فحضور المخزن كان قوياً في المناطق الخاضعة لنفوذ حلف "تَحْكَاة" (قبايل سوس الأدنى)، وهو شبه مغيب في المناطق التابعة لنفوذ حلف تَاكُورُولُتْ (قبايل سوس الأقصى) الذي يديره شريف دار إيليج (سيدي الحسين أهاشم التَّازُورُولُتْ)، وبخصوص هذه النقطة تحيل القارئ على المصادر والمراجع التالية: علي صدقي أزيكو، **تاريخ المغرب أو التناؤبات الممكنة** (الرباط: مركز طارق بن زياد، 2002)، ص 149-162؛ محمد المختار السوسي، **إيليج قديماً وحديثاً، هبّاه للطبع وعلّق عليه محمد بن عبد الله الروداني**، ط 4 (الرباط: المطبعة الملكية، 2005)، ص 27؛ محمد حنداين، **المخزن وسوس (1672-1822) مساهمة في دراسة تاريخ علاقة الدولة بالجهة** (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2005)، ص 171.

10 نورد مثالاً عن مخزنة الزاوية، فقد سمح السلطان المولى الحسن لزاوية تمكديشت الناصرية (قبيلة بسوس الأقصى قرب تزنيّت) بجمع الأعشار مقابل حصولها على نصيبٍ معيّن منها.

11 منذ الفترة المرينية أُعيد إحياء الشرف وتمّ إحصاء الشرفاء بغرض تمييزهم عن باقي فئات المجتمع، وأصبحت هذه الفئة تقوم بدور مهم إلى جانب المؤسسات المجتمعية في تديير أمور البادية والحاضرة الغريبتين، كما سعت إلى إضفاء الشرعية على السلطة الحاكمة في البلاد أو نزعها منها (حدث هذا مثلاً مع محاولة الجوطيين نزع شرعية الحكم عن المرينيين، بحيث نصّب نقيب الشرفاء الفاسيين أبو عبد الله محمد بن عمران الإدريسي الجوطي نفسه في فاس في عهد السلطان عبد الحق المريني عام 1465م، وفي مرحلة أخرى حدث الشيء نفسه مع محمد بن عبد الكبير الكتاني، بحيث عدّ ميشوبليير Michaux-Bellaire نشاطه السياسي محاولة لإعادة الحكم إلى الأدارسة الذين يشتركون في الشرف مع العلويين، انظر: محمد العيادي، **دراسات في المجتمع والتاريخ والدين**، سلسلة دراسات (الدار البيضاء: مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، 2014)، ص 153-175.

12 أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا بأخبار دول المغرب الأقصى**، ج 9 (الدار البيضاء: مطبعة دار الكتاب، 1954-1956)، ص 176.

13 تقع قبائل إداوتان في الجزء الغربي من سلسلة الأطلس الكبير بين حاحا وسوس، وهي امتداد لأقدم المجموعات القبلية في المغرب، ويتعلق الأمر بمصودة. وتتكون هذه المجموعة القبلية من ثلاثة فروع رئيسة وهي: آيت تَنكَرُثْ، وآيت واغُرُونْ، وإفنفاسنْ. يعلب على تضاريس المنطقة الطابع الهضبي الذي يمثل امتداداً لسلسلة جبال الأطلس الكبير الغربي. وتتفرع من القبائل إلى مجموعة من البطون والدواوير، راجع بهذا الخصوص: محمد آيت الحاج، "مادة إداوتان"، في: **معلمة المغرب**، ج 1 (المغرب: الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر/ مطابع سلا، 1989)، ص 223؛ محمد آيت الحاج، **مظاهر الحياة الثقافية بحاحا وإداوتان خلال القرن الرابع عشر الهجري (1301-1400هـ/1883-1979م)** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2015)، ص 29-31.

14 يعبر عن العضوية في هذه المؤسسة، باسم تَانْفُلُوسْتْ. أما الفقهاء، ومن خلال نوازلهم، فيطلقون عليه ئنْفَالِيسْ، كنايةً على كل من تقلد مهمة النيابة الجماعية. وتتردد في الألواح بجنوب المغرب أسماء أخرى مرادفة من قبيل القدمين والمزوربين والشيوخ والنقاء والعمال والرؤساء والضمان والغرفاء والنظار (أو إيمُزْرَانْ) والجماعة وآيت الزنّعين، انظر: عمر أفأ، **تاريخ المغرب المعاصر: دراسات في المصادر والمجتمع والاقتصاد**، سلسلة بحوث ودراسات، رقم 34 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2002)، ص 147-148؛ روبير مونطان، **الحياة الاجتماعية والسياسية للبربر**، ترجمة محمد ناجي بن عمر (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2014)، ص 71؛ الهادي الهروي، **المغرب من الاستبداد إلى الدولة الوطنية، دراسة في تحول المغرب القبلي وعوائق التنمية والتحديث 1844-1956** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2015)، ص 286-287.

15 سوس الأقصى والريف والأطلس المتوسط.

نفسه، فإن الأمر يتعلق بإجراء اعتمده الفقهاء والقضاة لتصريف سجلاتهم الفكرية<sup>(16)</sup>، من أجل التقرب من السلطان الذي كان يكلف الجابي والقائد "بنهب" القبيلة الثائرة أو المناهضة لطاعته، ومن خلال تتبع دقيق للفتاوى التي حررت حول ثنفلأس عشية سقوط دولة السعديين، يتضح أن أغلبها مكيف مع الواقع المعيش. وبلا حظ أن معظم العلماء استعمل كليات العلوم، وكتيفها مع متطلبات جزئيات الواقع الذي يظهر أنه كان عسيراً على الناس<sup>(17)</sup>. ونظراً لكون التبحر في علوم الفقه وأصوله هو من يحدد كفاءة هؤلاء من عدمها للأخذ بمضمون الفتوى أو ردّها، فقد اعتمد القضاة والفقهاء أمهات كتب الفقه المالكي مصادر للفتاوى<sup>(18)</sup>. وجدير بالذكر أن هذه الفتاوى أثارت قضايا تاريخية، كانت حكرًا على تخصصات علمية بعينها، كقضية المركز وعلاقته بالهامش، كما أن معظم القضاة والفقهاء اعتمد في إفتائه على ما كتبه الونشريسي<sup>(19)</sup> وأبي سحنون<sup>(20)</sup> والقاضي عياض<sup>(21)</sup>، وهذا يعكس تزامن تطور مصادر الإفتاء مع تطور البادية المغربية<sup>(22)</sup>؛ مما يعني أنها لم تكن بمعزل عن القضايا المثارة في الحاضرة حيث يوجد مقر السلطان. وبناءً عليه، يمكن الحديث عمّا سماه جاك بيرك بـ "مغربة الفقه المالكي"<sup>(23)</sup>.

كانت الفتوى إذًا، تأخذ في الحسبان خصوصيات البادية وتقاليدها وعاداتها؛ فالفقهاء تأثر إلى حد ما بهذه الخصوصيات، والفتاوى المستشهد بها أسفله التي تتخللها عبارات من قبيل (العادة والعرف، وما هو معمول به)، كما أن المفتي كان ملزمًا بتطويع النص الشرعي مع متطلبات القبيلة المترسخة في ذهنية الساكنة<sup>(24)</sup>، وبناءً عليه، ستعتمد مؤسسة ثنفلأس الفتاوى بوصفها نصوصًا أو "مستندات" قانونية لا يُعذر أحدٌ بجعلها لها<sup>(25)</sup>؛ إذ النازلة هي الإطار القانوني الذي يشتغل به أفراد ثنفلأس، أما الفتوى فهي الطابع الذي يضفي الشرعية على أحكامهم الزجرية ويجعلها مقبولة لدى الناس.

يشير أمحمد العثماني في مؤلفه "ألواح جزولة"<sup>(26)</sup> أن نظام الحكم الجماعي: "يمثل مركز الأعصاب فيها، إن قام على أسس سليمة، اتسقت حركة الجماعة، وسادها الأمن والسلام والرخاء، وأطردت حركتها في الاتجاه السليم، أما إن اختل هذا النظام وتولى أمر الناس أراذلهم، اضطربت حركة الجماعة وتناوت، وعمتها المظالم من كل جانب"<sup>(27)</sup>. في هذا السياق نتساءل، هل كانت مؤسسة ثنفلأس تحترم هذه القواعد؟

16 حدد علماء الإسلام شروطًا لا بد من توافرها لتقلد خلة الإفتاء، أهمها: العلم بالأدلة، واللغة العربية، والتبحر في الفقه وأصوله، والتمكن من تطبيق النصوص على النوازل، والمعرفة بإيقاع الأحكام على القضايا، وإدراج الجزئيات تحت الكليات، والمعرفة بأحوال الناس وعاداتهم وأعرافهم، واستحضار المذهب الذي يفتي به، فالتمييز بين المقيد والمطلق وبين العام والخاص، ثم الاطلاع على الجهاز المفاهيمي للفقهاء، انظر: زهير جويرو، **الإفتاء بين سياج المذهب وإكراهات التاريخ**، تقديم عبد المجيد الشرفي (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2014)، ص 42.

17 أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، **المعيار العربي والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد جعي، مج 10 (الرباط: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1981)، ص 79.

18 "الشرح الكبير" للشيخ الدردير، و"رسالة القيرواني"، و"التاج والإكليل"، و"شرح مختصر خليل" للخرشي، و"الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني"، و"حاشية الدسوقي على الشرح الكبير"، و"المدونة"، و"الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية" للقروي، و"نظم الأخصري" للشنقيطي، و"المعيار" للونشريسي.

19 أبو العباس الونشريسي (1430م-1508م): العلامة المشارك، الفقيه المحض، المصنف الأبرع، حامل لواء المذهب المالكي في عصره، التلمساني المنشأ والأصل، القاسي المنزل والمدفن.

20 هو أبو سعيد عبد السلام سحنون بن سعيد بن حبيب التنوخي (القيروان، 776م-845م) من أشهر فقهاء المالكية، تتلمذ على يد كبار علماء القيروان.

21 أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض السبتي اليحصبي (1083م-1149م)، العلامة المحدث والفقيه المورخ قاض مالي، كان أعرف الناس بعلوم عصره.

22 عمر بنميرة، **النوازل والمجتمع: مساهمة في دراسة تاريخ البادية المغربية بالمغرب الوسيط**، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 67 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2012)، ص 21-22.

23 Jacques Berque, *Les Nawazil el-muzara' à, études et traduction* (Rabat: Ed. Flix Moncho, 1940), p. 21.

24 محمد المختار السوسي، **خلال جزولة**، ج 4 (تطوان: المطبعة المهدية، 1963)، ص 89.

25 بنميرة، ص 51.

26 أمحمد العثماني، **ألواح جزولة والتشريع الإسلامي: دراسة لأعراف قبائل سوس في ضوء التشريع الإسلامي** (الرباط: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2004).

27 العثماني، ص 83.

تستمد مؤسسة ثنفلاس<sup>(28)</sup> مشروعيتها الدينية من مجموعة من الفتاوى، غالبًا ما تتعلق بضرورة التوافق مع سياسة المخزن، وعدم خروج العلماء والقضاة عن طاعته. ومن مضامين هذه الفتاوى تؤخذ الإجراءات التدييرية<sup>(29)</sup> والعقوبات الجزية<sup>(30)</sup> التي تنفذها مؤسسة ثنفلاس، وهو ما توحى به النصوص المؤصلة لقواعد مهماتها، ضمناً أو صراحةً.

وقبل أن نرّج على أجوبة الفقهاء حول مدى مشروعية أحكام ثنفلاس من عدمها، نستعرض سؤال يحيى الحاحي حول هذه المؤسسة، ونصّه:

"سيدي رضي الله عنكم وسنا في ذرى المجد صعودكم وارتقاؤكم. جوابكم لله تعالى فيما يفعله بعض أهل البادية أهل الجبال منهم، من أنهم يجتمعون عن آخرهم ويعملون منهم أهل الحل والعقد ويقولون لهم: إنفلاس، ويسميهم بعضهم الضمان. ويصدر الاتفاق منهم على ضوابط ومصالح عندهم من أن كل من قطع طريقاً على الصادر والوارد ببلادهم، يستردون منه ما سلب من الأموال إن كانت قائمة العين، وإلا غرموها له، ويعاقب بالمال أيضاً؛ ويسمون ذلك أنصافاً عندهم. ويهدمون دارهم، ويذبحون بقرته، يأكلونها ردعاً له ولأضرابه. وإن لم يكن بيده شيء، يباع عليه ملكه بحضرته في ذلك جبراً؛ وإن لم يكن له ملك، أخذ قيمة ما سلب من أقرابه.

وإن أعان الأيتام أو الأرامل على فساد أو قطع سبيل، ربما ينصفونهم رعيًا للمصلحة بزعمهم ولوازم البلاد. وإن المتهم عندهم يعطي خمسين يميناً، يعينه أقرابه في حلفها. ومنهم من يعطي عشراً، وما يأخذون منهم من العقوبة بالمال، يسمونه بالأنصاف. يأخذون ذلك من الغني والفقير، والأيتام والأرامل وأهل الدين وعكسه. ويزعمون أنهم لو تركوا هذا لما انضمت كلمتهم، ولا استقام أمر بلادهم، ولا أمّت سبلهم، ولكثر الفساد فيه والفواحش ظاهراً وباطناً. لفقدان الأحكام منها.

فما الحكم في كل ذلك؟ وما يؤخذ منهم من العقوبات بالمال المدعو بالإنصاف في ماذا يصرف فيه؟ هل لهم أن يأكلوه، أو كمال جهلت أربابه؟ أو يرد عليهم أو على المساكين أو في سبل أو ما يكون لبيت المال كالفيء؟

أجيبوا لنا على ذلك كله فضلاً فضلاً مأجوراً. أبقى الله شهاب علمكم وأطال بقاءكم نفعاً بكم. والسلام عليكم والرحمة والبركة"<sup>(31)</sup>.

نظراً للأصول الشريفة لأبي يحيى الحاحي وموقعه السياسي داخل المغرب الذي تجلّى بكل وضوح بعيد وفاة السلطان أحمد المنصور الذهبي، فقد تجنّد للجواب عن سؤاله فقهاء كبار؛ بحيث جاءت أجوبتهم متباينة بحسب المقصد والغاية وكذا بحسب موقفهم من هذا الثائر؛ فمنهم من عدّ "جماعة المسلمين تقوم مقام السلطان، ثم إن كان فعلهم سداً لزم الكبار والصغار، وكذلك إن لم يكن

28 هذه المؤسسة ليست نظاماً سياسياً واجتماعياً خاصاً بقبيلة إداوتنان كما يُفهم من عنوان هذه الدراسة، بل قد نجدتها في مجموعة من قبائل سوس الأقصى والأطلس المتوسط والكبير ومنطقة الريف، إلا أن الاسم يختلف دون أن تتغير وظيفتها، هكذا نجد المؤسسة تتخذ عدة أسماء باختلاف المناطق، ففي قبيلة "أيث ووازيكيط" يعوّض اسم ثنفلاس أسماء أخرى كـ "أيت الديان" و"إيجماتن"، انظر:

Robert Montagne, *Note sur Les Ait Waouzig* (A.D.N. Maroc, 1925), p. 10.

29 من بين هذه الإجراءات الجزية: استرداد القيمة المنهوبة عينية كانت أو نقدية، وتغريم الجاني وعقابه بالمال، وهدم دار الجاني وذبح بقرته وأكلها، وبيع أملاكه قسراً والالتجاء إلى أملاك أقرابه في حالة غياب الملكية الخاصة.

30 بالنسبة إلى الإجراءين الأولين (استرداد القيمة المنهوبة عينية كانت أو نقدية، وتغريم الجاني وعقابه بالمال) لا بد من إحاطة القارئ علماً بكون المغرب تعددت فيه أنظمة تدبير الحياة الاجتماعية لسكان القبائل، وعلى سبيل المثال لا الحصر، نورد هنا الرواية التي أوردتها الأثروبولوجي كليفورد غيرتز، ففي معرض تناوله نظرية "الوصف الكثيف" التي تقوم عليها الأثروبولوجيا الثقافية، استعرض رواية شفوية مستقاة من أفواه رجالات منطقة "مازموشة"، بالأطلس المتوسط المغربي، وقعت خلال فترة الحماية، يتلخص مضمونها في كون أحد اليهود المدعو "كوهين" تعرّض للسرقة من جانب أفراد قبيلة مجاورة، وكيف عوّضه شيخ القبيلة المعادية وفقاً لما تمليه بنود نظام "الميززاع"، فمقابل ما سُرق من اليهودي، على يد رجل تزيّياً بزى نسائي ينتمي إلى قبيلة أخرى، تم الاتفاق مع شيخ هذه القبيلة على تعويضه بخمسةمئة رأس من الأغنام تجنّباً لـ "الغار" بعدما كان الطرفان على استعداد لحرب قتالية، راجع: كليفورد غيرتز، *تأويل الثقافات*، ترجمة محمد بدوي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة/ مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 87-89.

31 حقق هذا النص وعلق عليه الأستاذ علي صدقي أزيكو، انظر بهذا الخصوص: محمد المنصور ومحمد المرغوي، *التاريخ وأدب النوازل: دراسات تاريخية مهداة للفقيد محمد زبير*، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 46 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1995)، ص 137-139؛ ويشير المحقق أنه اعتمد نسخة في حوزته عثر عليها في إيمبنتانوت (قرب مراكش) عام 1971، وهي الوثيقة الموجودة في الخزانة الملكية في الرباط، عدد 5831، هذه النسخة الأخيرة متضمنة اسم الناشر (عبد الله بن سعيد الهوزالي) وتاريخ النسخ (عام 1233هـ)، المرجع نفسه، ص 164-165.

سداداً، ولم يكن لهم مندوحة منه<sup>(32)</sup>. ومنهم من عدّ جماعة العدول في البلاد النائية عن السلطان، تقوم مقامه في كل حكم، حتى في الحدود والقصاص<sup>(33)</sup>، ومنهم من ذهب إلى حد القول بأن: "الجماعة تفعل وتنزل منزلة السلطان، في مثل بلاد صاحب السؤال، وليس الخبر كالعيان"<sup>(34)</sup>. ونجد بعضهم يرى: "البلد الذي يتعذر فيه الوصول إلى القاضي أو يمكن الوصول إليه لكنه جائر ولا يقيم الحدود، جماعة العدول تقوم مقامه في كل مسألة، وفي كل حكم حتى الحدود والقصاص"<sup>(35)</sup>. ويرى أحدهم أنه بإمكان "الجماعة إن قدمت رجلاً يحكم بينهم في النوازل والإرث والأحوال الشخصية بلا ولاية مكان السلطان، نفذت أحكامه في الجميع إن كان من أهل العلم والدين"<sup>(36)</sup>. وتبعضهم قائلاً: "واعلم أنّ الموضوع الذي لا سلطان فيه، أو لا يلحقه حكم السلطان، إذا اجتمعت جماعة المسلمين فيه على إقامة أحكام الشرع على الوجه المشروع، فإنّ حكمهم يقوم مقام السلطان والقاضي، إذ لا يجوز البقاء فوضى للأحداث الكثيرة"<sup>(37)</sup>. ورأى أحدهم أنّ "الصواب التي اتفق عليها الشيوخ والضمان، فهي ضلال مبين، لأنّ أحكام الشرع التي جاء بها مولانا محمد ﷺ، وبينها وبين حكم السارق، وبين حكم المحارب، وبين حكم الغاصب، وبين حكم المتعدي، وبين حكم الزاني، فلم يمت ﷺ حتى بين للناس ما نزل الله، ولو علم ديناً أفضل من هذا الدين، لأتى به نبينا محمد ﷺ، وشرعه لأتمته [...] فترك الأحكام الشرعية، واستناب ضوابط وقوانين تخالف أحكام الشرع المحمدي كفر صراح، فيجب على من مكنته الله في الأرض أن يحسم مادة أولئك الفجرة ويردع إلى الشرع ولو بقتلهم"<sup>(38)</sup>. واعتدل بعضهم بإشارته إلى أنّ "فعل أولئك فيه تفصيل، وذلك أنّ منه ما هو جائز ومنه ما هو غير جائز، فالأول اتفاهم على عريف يصدر عن رأيه، وتعاهدهم على التعاون في الأخذ على أيدي المفسدين واللصّة وقطاع السبل والسراق [...] لكن يجب عليهم إذا قاموا بهذا الوظيف الديني أن يتعلموا ما يتوقف عليه ذلك، ويسألوا أهل العلم، لأنّ للتغيير شروطاً وأسباباً وموانع، فمن لم يعلم ذلك وأتى الأمر على عامية، فهو عاصٍ أقدم على ما لم يعد حكم الله فيه"<sup>(39)</sup>. ويذهب المذهب نفسه الفقيه والقاضي ابن يونس قائلاً: "فهذا السؤال يتوقف في ابتدائه على مسوغات ومراعاة المصالح للإصلاح، والإصلاح وسد الذرائع الذي هو أصل مذهب مالك رضي الله عنه، ومع ذلك لا تنتظم مصلحة الدين إلاّ بإمام مطاع أو والٍ متبع. فلما كانت هذه الشردمة الباغية خرجت عن حكم إمامنا نصره الله، ولم يتمكن حكم الشرع فيهم، لصعوبة جبالهم وعدم انقيادهم وتخلفهم وطبعهم على ما حمله عليهم الشيطان، وجبلت عليه نفوسهم من نزعاته، حتى اعتقدوا أنّ ما يأتونه ويقع منهم من النهب وقطع الطريق وسفك الدماء وكشف المحارم، جائز يسوّغ لهم ذلك، واتفاق هذه على إقامة الثقاليس ليس بسائغ بل واجب [...] وأفاهلهم فيهم جائز سائغ لا يحل لأحد أن يعارضه بما يخالفه، ويجب على كل من كان قريهم إعانتهم"<sup>(40)</sup>.

ماذا يستفاد من هذه الأقاويل والشهادات والمواقف حول مؤسسة ثنفلاس أو بعض المؤسسات التي كانت تحل محلّها؟

- 32 داود بن محمد التملي، أجوبة سليمان داود، مخطوطة خاصة، في خزنة الثانوية التأهيلية محمد الخامس (تارودانت، رقم 63).
- 33 أبو سالم إبراهيم بن هلال بن علي السجلماسي (ت. 1497)، انظر ترجمته عند: محمد بن أحمد الحضبي، مناقب الحضبي، تقديم وتحقيق أحمد بومزكو، ج 2 (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2006)؛ أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطيريز الديباج، تقديم عبد الحميد عبد الله، ط 2 (طرابلس: دار الكتاب، 2000).
- 34 أبو مهدي عيسى بن عبد الرحمان بن عيسى الرجرجي السكتاني، وهو قاضي الجماعة بمرآش وتارودانت (ت. 1651)، والنص المقتبس جواب عن سؤال "الثائر" أبي زكرياء يحيى الحاحي (مخطوط في نسخ متعددة).
- 35 محمد بن محمد بن عبد الله بن الحسن الدليمي الورزازي (ت. 1752)، القولة مقتطفة من مخطوط بالخزانة الملكية رقم (6885)، والخزانة الوطنية رقم (5768)، توجد نسخ أخرى من المخطوط في المكتبات السوسية الخاصة والخزانة العامة بتطوان.
- 36 أجوبة سيدي إبراهيم بن هلال السجلماسي.
- 37 جواب أحمد بابا التنبكتي (السوداني).
- 38 جواب القاضي محمد بن عمر الهشتوني عن سؤال الشيخ أبو يحيى الحاحي (ت. 1715)، مخطوط خاص في نسخ متعددة، انظر: عبد الرحمان التامرتي، الفوائد الجمعة في إسناد علوم الأمة، تحقيق يزيد الرازي (بيروت: دار الكتب العلمية، 2007)، ص 135.
- 39 عيسى بن عبد الرحمان السكتاني (ت. 1651)، الأجوبة الفقهية، اعتنى به أحمد بن علي الدمياطي (بيروت: دار ابن حزم، 2011).
- 40 جواب الفقيه والقاضي إبراهيم بن يونس.

استناداً إلى المناسبة التي يعدّها المناطقة وأهل التصوف شرطاً، فإنّ الفقهاء والعلماء السوسيين، وهم من خاصة المجتمع، قدّموا فتاوى أو أجوبة عن أسئلة ونوازل فقهية، حدّدوا فيها أدوار أعيان مؤسسة ثنفلاس<sup>(41)</sup> وأحكامهم، وطالبوا الساكنة بالتزام أحكامها في حالة شغور البلاد من المخزن، أو عندما يتجاوز السلطان والقائد والجابي والقاضي حدود الله.

تتخلل هذه الفتاوى مواقف رافضة قيام مؤسسة ثنفلاس محل المخزن أو "النظام القائم" لخروجها عن سياق الشرع الإسلامي<sup>(42)</sup>، في ظل وجود شرع ديني وسلطة سياسية، يمثّلها السلطان بوازعه الديني وسلطته الزمنية. ومن هؤلاء الفقهاء من اعتدل في أجوبته<sup>(43)</sup>، فوقّق بين "سد الذرائع" و"شرّع قبلنا" التي هي مطلب من مطالب المصلحة الوقتية، والمطالب الاجتماعية التي تفرضها الأزمة في حالة شغور المخزن (مراجعة، أو وفاة سلطان، أو فراغ سياسي).

إنّ استنتاج خصوصيات المجتمع القبلي خلال هذه الفترة يتطلب ممّا ربط السياق التاريخي الخاص بمجال محدد بالسياق العام للأحداث التي كان يمر بها المغرب، فلكلّ فتوى أو ضاعها المعينة ورجالاتها الذين وضعوها؛ والسؤال الذي تقدّم به يحيى بن عبد الله بن سعيد بن عبد المنعم الحاحي<sup>(44)</sup> إلى فقهاء زمانه<sup>(45)</sup>، كان له ما يبرره. إذ حدث بعد وفاة أحمد المنصور الذهبي عام 1603 انتقال البلاد والعباد من أوج الرخاء إلى الاضمحلال السياسي والخصاصة، وقد توجّ ذلك بصراع الأبناء حول السلطة السياسية، فطرّح أبي يحيى الحاحي سؤاله حول "الثقاليس"<sup>(46)</sup>، وهو مترعب في زاوية أبيه بتافيلات، له ما يبرره، إذا ما أخذنا في الحسبان معارضته السياسية لأواخر السعديين. وقد ذهب علي صدقي أزيكو<sup>(47)</sup> إلى أنّ الحاحي أراد بسؤاله هذا، أن يلفت انتباه عامة الناس إلى خطورة الفراغ السياسي الذي أصبح عليه مجتمع الجنوب المغربي<sup>(48)</sup>، والذي أصبح يهدد أمن الساكنة واستقرارهم، بخاصة سكان جبل (دزّن) وأقصى غرب الأطلس الكبير. وهذا المجال المنيع والمحصن هو الذي تقع فيه قبيلة إداوتنان واستقر فيه متصوف جابه الإيبيريين، هو سيدي إبراهيم بن علي التغانيني (ت. 1581)<sup>(49)</sup>، مما ساهم في بروز مؤسسات سياسية تعوّض شغور المخزن تمثّلت مهماتها بضبط المجتمع وزجر المخالفين، وهي جماعة ثنفلاس التي وافق عموم الناس آنذاك على تعويضها مقام السلطان أو ممثليه المخزنيين.

41 يتولون الفصل في المنازعات والجنايات المدنية والجنحية وكل الجرائم المقترفة في الأسواق، كالغش في المكاييل والموازين. كما يفصلون بواسطة "قانون" تشرعه الجماعة وتصدّق عليه بالإجماع، ويسمى "لوخا" وهو سجل لأهم المخالفات والعقوبات، فتكون مهمات هؤلاء الأعيان تطبيقه بحزم، إذ تكون الأحكام الصادرة غير قابلة للاستئناف. هؤلاء مكلفون بتطبيق أحكام الفقهاء المتخصصين في الأحوال الشخصية وقضايا الإرث كذلك، فسلطتهم تنفيذية على الجميع، انظر: العثماني، ص 87.

42 كما هي الحال بالنسبة إلى القاضي محمد بن عمر الهشتوكي.

43 تستمد هذه الأجوبة مشروعيتها من فقه المذهب المالكي.

44 هو يحيى بن عبد الله بن سعيد بن عبد المنعم الحاحي، ولد في "تافيلات" الموجودة بوادي "ءايت تائمث" في بلاد "إيداؤزداغ" التي تقع في جبل درن شمال شرق تارودانت، توفي 1626، أخذ عنه أبو زيد التامناتي، انظر بخصوص هذه النقطة: المنصور والمغراوي، ص 136-137.

45 يطرح تاريخ كتابة السؤال إشكالاً كبيراً، فالوثيقة المعتمدة في هذه المساهمة غير مؤرخة، ولا يوجد فيها إلّا تاريخ النسخ واسم الناسخ، ويرجّح علي صدقي أزيكو، وهو أول من اشتغل عليها تحقيقاً ودراسةً بحسب علمنا، أنّ هناك قرائن يمكن اعتمادها لتقديم تاريخ تقريبي لكتابة هذه الوثيقة وأهمها: مغادرة أحمد بابا السوداني (التبكتي) مراکش 1606-1606 بوصفه قدّم جواباً فقهياً قبل مغادرته. مما يستفاد منه أنّ السؤال يرجح أنّه طرح قبل مغادرته لها، أما القرينة الثانية فمرتبطة بأحوال المغرب قبل وفاة أحمد المنصور الذهبي الذي استبد بالبلاد والعباد، وبناءً عليه فخروج الساكنة عن طاعته أمر غير وارد لصلابة الرجل، ما يعني أنّ السؤال كتبت مباشرة بعد وفاته عام 1603 وهي السنة التي تتزامن مع أزمة الحكم السعدي التي أثارها أبناؤه.

46 طرح الناشر أبو يحيى الحاحي (ت. 1626) سؤالاً على فقهاء زمانه حول مشروعية "الثقاليس" من عدميتها، وذلك خلال أوائل القرن السابع عشر الميلادي.

47 أزيكو، ص 202.

48 قدّم أبو يحيى الحاحي بديلاً للحكام السعديين المتأخرين.

49 انظر ترجمته عند: أحمد بن علي الكشطي، التعريف بالبلدة التنانية ذات المواهب الربانية (مخطوطة خاصة زودني بها الحاج عبد الله الكابوس، إمام مسجد حي الطوار، أكادير)، الورقة 65.

## قبيلة إداوتنان: الانتماء والخصوصيات

تنتمي قبيلة إداوتنان إلى مجال جغرافي منيع يقع بين بسيط سوس وهضبة "حاحا"، وهي وعرة التضاريس، وقد عرفت هذه القبيلة صراعاً مريئاً مع المخزن طبعه المد والجزر، والحذر والاحتراز من كلا الطرفين<sup>(50)</sup>؛ فأول من حاول إخضاع القبيلة هو الطالب صالح بن محمد بن بيهي<sup>(51)</sup>. وتذهب رواية إلى حد القول إن هذا التأثير مجاطي الأصل<sup>(52)</sup>، فقد كان أبوه محمد بن بيهي قائداً على كل بلاد حاحا<sup>(53)</sup>، مما ساعده على شق العصا فجابته المخزن العلوي زمن سيدي محمد بن عبد الله (1757-1790) واستولى على أكادير التي اتخذها جبهة لمواجهة الحركات المخزنية. لكن حكمة الجهاز المخزني ودهاء السلطان مكّنا من الإيقاع به بعد "التخابر" مع بعض التانانيين<sup>(54)</sup>. وقد ظهر في الساحة قائداً آخر خلال الفترة نفسها هو أحمد أهداز الذي عُين قائداً على إداوتنان بوساطة القائد عبد الملك بن بيهي<sup>(55)</sup>. ونشير إلى أنّ المختار السوسي وقع في الخلط بين فترة المولى سليمان (1792-1822) وفترة سيدي محمد بن عبد الله (1757-1790) فقد أورد رواية التانانيين وكتاب "تاريخ الصويرة"<sup>(56)</sup> التي تفيد بأنّ محمد أهداز عُين في عهد المولى سليمان<sup>(57)</sup>، والراجح أنّه عُين في فترة سلفه سيدي محمد بن عبد الله، بخاصة إذا علمنا أنّ محمد أهداز توفي سنة (1781). والجدير بالذكر أنّ التانانيين قتلوا هذا القائد<sup>(58)</sup> الذي عدّوه عنصراً بشرياً دخيلاً على القبيلة. وفي مرحلة متقدمة سيحاول الابن عبد الله بن أحمد أهداز الثأر لوالده، فقد أحاط القبيلة من جميع الجهات، إلا أنّه انهزم في آخر اللحظات<sup>(59)</sup>. أما في ما يخص الحركات السلطانية المتجهة صوب القبيلة<sup>(60)</sup>، فالرواية الشفوية والمصادر المحلية لم تسجّل لنا سوى حركة واحدة<sup>(61)</sup>، وهي الحركة التي نظّمها السلطان المولى الحسن عام 1886، والتي تُوجت بتعيينه

50 تعود بنا كرونولوجيا علاقة قبيلة إداوتنان بالمخزن إلى فترة استقرار الولي الصالح سيدي إبراهيم بن علي التيغانيميني في هذه القبيلة، والتقاءه بالسلطان السعدي أحمد المنصور الذهبي عام 1588، ولا يفهم من هذا اللقاء توطيد العلاقة بين مخزن الأشراف وساكنة إداوتنان كما ذهب إلى ذلك محمد أيت الحاج في كتابه **مظاهر الحياة الثقافية** (ص 100). والراجح أنّ اللقاء تم بعيداً عن القبيلة في جو ديني مشحون أكثر منه سياسي، فالتحكيم الذي كان يقوم به الولي الصالح لا يتجاوز ما هو اجتماعي يحافظ على تعاضد أبناء القبيلة؛ وإلا به نميز افتقار المجال إلى زعماء دينيين كما هي الحال بالنسبة إلى سوس منبت الأولياء الذين مارسوا سلطات سياسية فعلية كذرية "سيدي احمد أوموسى" نزيل قبيلة تازورالت، كما أنّ ضريح الولي ومزاره كان بعيداً عن مركز القبيلة وسلطة القرار. وبالرجوع إلى وثائق الأرشيف الدبلوماسي نجد ما يؤيد طرحنا هذا على أساس أنّ وظائف الولي الصالح لم تتجاوز ما هو ديني وظلّت محصورة في هذه الوظيفة، كما يستفاد من أحد التقارير المفصلة:

P.O. Le Chef de Bataillon Orthlibes, Chef du Bureau Regional, Marrakech, le 26 oct 1923, Itineraire d'Agadir a la Zaouia de Sidi Brahim ou ali, Ida Ou Tanan, (CADN), France.

51 اعتقله السلطان سيدي محمد بن عبد الله وانتحر داخل السجن عام 1755، ونلاحظ أنّ رواية السوسي حول قضية اعتقال هذا القائد على يد السلطان محمد بن عبد الله في حاجة إلى مراجعة نقدية ودقيقة، لأنّ الفترة الممتدة ما بين 1727 و1757 هي فترة فراغ سياسي لم يحكم خلالها السلطان المذكور.

52 السوسي، **خلال جزولة**، ص 85.

53 المرجع نفسه.

54 المرجع نفسه.

55 المرجع نفسه، ص 86.

56 محمد بن سعيد الصديقي، **إيقاظ السريرة لتاريخ الصويرة** (الدار البيضاء: دار الكتاب، 1961).

57 السوسي، **خلال جزولة**، ص 86.

58 تقييد محمد التامكري الجزولي، انظر: المرجع نفسه.

59 المرجع نفسه.

60 لأخذ تصور عام عن حركات المولى الحسن انظر مقالة: أحمد علمي، "حركتنا السلطان الحسن الأول إلى سوس (1882-1886)"، ندوة مدينة تزنييت وباديتها، في الذاكرة والتاريخ والمجال والثقافة، أعمال الأيام الدراسية 12-14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1993، مجلة **دراسات**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير (1996)، ص 47-60.

61 نظم المولى الحسن حركته (الحركة هي: تنقل للسلطان وعسكره وحاشيته، والهدف منها رد قبيلة نائرة) إلى قبيلة إداوتنان في (19 تموز/ يوليو 1886)، وهو التاريخ الذي يتزامن مع الحركة الحسينية الثانية إلى سوس، بغرض إشرافه على إعادة التمثيل المخزني بسوس وأحوازها. ويروى أنّ "التانانيين" حاصروا المولى الحسن الذي كان مُسانداً بفرق عسكرية، من "حاحا" و"هُوارة" ومجموعة من قواد النواحي، بدوار "ألما" وهو ما اضطره إلى سلك طريق آخر يؤدي إلى القبيلة عبر "أمشكروص" و"تاماعيث"، ويعدّ المختار السوسي الوحيد الذي انفرد بهذه الرواية التي رجحت كفة انتصار المولى الحسن على التانانيين. وقد استطاع السلطان أن يصل إلى أعلى مرتفعات القبيلة وهي "تيتي"، ويشير السوسي أنّ هذا التقدم اضطر الساكنة إلى الاستسلام وتقديم الهدايا التي قبلها بالرفض واصفاً التانانيين بـ "الجياع". أما الرواية الشفوية التي استقبتها من أفواه رجالات القبيلة الذين عاصر أجدادهم هذا الحدث فترجح كفة التانانيين على كفة المولى الحسن، بحيث حققوا "أدوازا بطولية ضد المخزن الجائر" يقول أحدهم. ويذهب



القائد بوعشرة الذي لقي حتفه هو الآخر بُعيد مغادرة السلطان القبيلة<sup>(62)</sup>. وهو ما يعني أنّ القبيلة لم تخضع قطّ لقائد مخزني<sup>(63)</sup>. فمَنْذ أن حل بها الولي الصالح سيدي إبراهيم بن علي التّيغانيني (ت. 1581) خلال الفترة الوطّاسية<sup>(64)</sup>، ظلّ التّانانيون يعدّون بركته مناعةً ضد أي تدخل مخزني، فالقبيلة مصونة من المخزن بركة هذا الولي الصالح؛ يقول أحد التّانانيين<sup>(65)</sup>: "لقد دخلت القبيلة في مجال البيعة ولم تكن مطيعة للمخزن"<sup>(66)</sup>. وقد ساعدها في ذلك موقعها الجغرافي الذي أبعداها عن تنفيذ قرارات المخزن التي يسري تطبيقها على سوس الأدنى، فقد دبرت شؤونها بنفسها من خلال مؤسسة تُفلاسل التي كانت تقوم مقام المخزن؛ لكن في إطار مجال البيعة لا مجال الطاعة. وباستثناء كتاب **البربر والمخزن** للوسويولوجي الكولونيالي روبري مونطان<sup>(67)</sup> ومقالته "التّظيم السياسي والاجتماعي لقبيلة إداوتان"<sup>(68)</sup>، وكذا التفت التي جاءت متناثرة في مؤلفات المختار السوسي<sup>(69)</sup>، فإنّ الحديث عن تاريخ قبيلة إداوتان يبقى أمرًا صعبًا، في ظل ندرة المصادر<sup>(70)</sup>. وعلى حدود علمنا فإنّ الجامعات المغربية فارغة من مادة علمية أكاديمية حول هذه القبيلة<sup>(71)</sup>؛ فباستثناء مخطوطة

البعث من أبناء القبيلة إلى أنّ أجدادهم استخدموا قوة المياه المتدفقة، ولسعات النحل سلاحًا لعرقلة مسار الحركة الحسنية والدفاع عن القبيلة (رواية الحاج يوفود رحمه الله). وما يعضد رواية السوسي، مغادرة السلطان القبيلة دون سبق إغلام أهلها وهو ما يدل على أنه كان أكثر حيلةً وحذرًا من أبناء القبيلة الذين يصعب إخضاعهم. والواقع أنّ كل فريق يريد أن ينتصر على الفريق الآخر للتظاهر بالمظهر البطولي، ومن جهتها فرواية المختار السوسي ورواية التّانانيين تحتجان إلى ما يعضدهما ويشد أزهما، وفي ظل الحصار غير المبرر المفروض على الوثائق المحلية من طرف ورثتها، ونظرًا لما يمكن أن تحمله وثائق الخارجية الفرنسية من أحكام مغرضة، فإنه يصعب علينا الجزم برواية السوسي أو تصديق روايات التّانانيين التي يتداخل فيها الأسطوري بالواقعي، انظر بخصوص هذه النقطة: محمد المختار السوسي، **إليغ قديمًا وحديثًا**، هيأ للطبع وعلق عليه محمد بن عبد الله الروداني، ط 4 (الرباط: المطبعة الملكية، 2005)، ص 294؛ السوسي، **خلال جزولة**، ج 4، ص 88-89.

62 عيّن السلطان القائد بوعشرة لإدارة شؤون القبيلة، لكن خصوصيات هذه المرحلة بقيت حلقة مفقودة لم تتمّ دراستها إلى حدود الآن، كما أننا لم نجد أي إشارة في متون الأرشيفات المعتمدة في هذه الدراسة. ونأمل أن يرفع ورثة الوثائق حصارهم لبيان حقيقة ما جرى والتميز بين ما هو أسطوري وما هو واقعي في صراع المولى الحسن مع أبناء هذه القبيلة "الثائرة". ويجمع سكان إداوتان الذين أخذ عنهم السوسي روايته الواقعة أنّ السلطان اختفى عن أنظار القبيلة دون سابق إشعار تاركًا وراءه الهدايا التي قدّمت له، فهل يتعلق الأمر بانهزام معنوي للسلطان وهو الذي تجمع عنه المصادر أنّه "عاش فترة حكمه على صهوة جواده"، بتدخل بركة الولي الصالح "سيدي علي بن إبراهيم التّغانييني"، كما هو مترسّخ في متخيل التّانانيين إلى يومنا هذا، لإبعاد بطش السلطان عنهم، راجع: السوسي، **خلال جزولة**، ج 4، ص 88-89.

63 هذا لا يعني أنّ القبيلة كانت "سائبة"، فقد انتظمت تحت قيادة شيوخ القبائل الذين توافر لديهم كلّ شروط الرئاسة والزعامة، ومنهم: الحاج الحسن بوناكة على "تانكوت"، والشيخ أنظام على "أنكريم"، وأحمد أشوايث على "آيت وأغرؤن" والشيخ سعيد بن الطالب على "أوركا" والشيخ الأشقر على "إمي مبيي"، والشيخ أحمد بن علي على "ألما" بإفمّاسن، انظر: محند آيت الحاج، "ملاحح الحياة الثقافية بحاحة وإداوتان خلال القرن التاسع عشر"، أعمال الدورة الأولى: الثقافة الشعبية الوحيدة في التنوع (1980)، ص 96-97.

64 الوطاسيون هم حجاب (وزراء) بني مرين، استغلوا ضعف الدولة المركزية ليؤسسوا دولةً خاصة بهم سميت في المصادر التاريخية "مملكة فاس" لأنّ حكمهم لم يتجاوز فاس.

65 السوسي، **خلال جزولة**، ص 89.

66 حدّد المخزن "مجال الطاعة" في القبائل التي تدفع الضرائب للجباة المكلفين بهذه المهمة، أمّا "مجال البيعة" فهو الذي تباع سلكته عامةً بخاصة السلطان الحاكم دون أن تدخل تحت طاعته. لقد أثبت الجهاز المخزني العلوي "عجزه" عن إخضاع القبائل السوسية للمركز خلال الفترة الموسومة في المصادر التاريخية بـ "السبية"، فقبول "التّانانيين" بالقائد كان يقتضي شروط اتسامه بالوجهة والتدين وانتماؤه لأبناء جلدتهم حتى يضمن مصالح الفئات الاجتماعية من عامةً وخاصة، ما يعني أنّ التّانانيين لم يرفضوا المخزن بوصفه جهازًا، وإنما رفضوا طريقة انتقائه القياد وفرضهم عليهم بالقوة، فالتّانانيون ميالون لأبناء القبيلة أكثر من الأجانب (الحاحيين)، وللبينة أكثر من القوة، راجع بهذا الخصوص: حندين، ص 315.

67 Robert Montagne, *Les berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc: essai sur la transformation politique des Berbères sédentaires (groupe cheluh)* (Paris: éd. Alcan, 1930).

68 Robert Montagne, "Organisation sociale et politique des tribus berberes indépendantes: Les Ida Ou tanan, Haut Atlas occidental," *Revue des Etudes Islamiques*, cahier II (1927), pp. 223-247.

69 كتب المختار السوسي كتابًا عنوانه **رحلة من الحمراء إلى إليغ** دَبَّله بالحديث عن تاريخ ثلاث قبائل: حاحا، وإداوتان، وأكادير ومعه كسبية ومسكينة. وقد تطرق للحديث عن القبيلة ورجالها ووصف مدارسها ومؤسساتها الدينية، إلا أنّ الرحلة نُشرت من دون التطرق للتفاصيل التاريخية عن قبيلة إداوتان، انظر بخصوص هذه النقطة تقديم عمر أفا كتاب **البلدة التّانية ذات المواهب الربانية**. وتطرق بعض كتب محمد المختار السوسي لمادة إداوتان كما هي الحال بالنسبة إلى: **المعسول** (ج 15)، **ومن أفواه الرجال** (ج 2-1-3)، و**خلال جزولة**، (ج 4)، و**الإلغيات**، (ج 2)، و**إليغ قديمًا وحديثًا**.

70 تتوفر أسر "بوناكة" المستقرة حاليًا في "تاؤكا إنججاف"، وأسرة أنظام "بأقصري"، وأسرة أثبير "ببشكجي"، على وثائق محلية، وقد ذُكرت هذه العائلات باللغز أو صراحةً في وثائق الأرشيف الدبلوماسي التابع للخارجية الفرنسية.

71 لا تشفي مادة إداوتان المدونة في موسوعة **معلمة المغرب**، كما وضعها محند آيت الحاج، غليل الباحث ولا تعدو أن تكون عصارة ما قدّمه المختار السوسي وروبير مونطان: الأول في كتابه **خلال جزولة**، و**إليغ قديمًا وحديثًا** والثاني في كتابه **البربر والمخزن**. ويمكن أن نستنتج دراسة: محند آيت الحاج، **مظاهر الحياة الثقافية بحاحة**

لأحمد الكاشطي بعنوان: "البلدة التناينة ذات المواهب الربانية"<sup>(72)</sup> فإنّ المادة المصدرية راکدة في الأرشيف الدبلوماسي التابع للخارجية الفرنسية، حيث وقفت على عدد من الوثائق<sup>(73)</sup> بإمكانه أن يحلّ أغاز المؤسسة الاجتماعية التي نحن بصدد دراستها ومقاربتها<sup>(74)</sup>، ومن ثم إعادة كتابة التاريخ التنايني، لكن شريطة مقارعة هذه الوثائق بنظيرتها المحلية التي يتكتم عليها ورثة الأسر التي تولّت القيادة والمشیخة في هذه القبيلة<sup>(75)</sup>.

يمكن ملامسة الأدوار البطولية والتاريخية لهذه القبيلة من خلال تصدي رجالاتها للغزو البرتغالي؛ فمحمد بن سليمان الجزولي<sup>(76)</sup> أرشد ووعظ التانانيين بمخاطر الغزو الإيبيري الذي تعرضت له المنطقة خلال القرن الخامس عشر الميلادي. ونظرًا لقربهم من ميناء أكادير، فقد قام التانانيون بدور بطولي في رفع راية السعديين الذين أطاحوا آخر قادة الإيبيريين المرابطين في رأس "كبير" خلال القرن السادس عشر. وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر عرفت القبيلة حضور القائد عبد الله أبيهي<sup>(77)</sup> الذي ظل حريصًا على تأديب القبيلة الخارجة عن طاعة المخزن، فقد ألحق بها دمارًا ماديًا ومعنويًا لما كان خليفةً بالحاضرة السوسية، تارودانت<sup>(78)</sup>.

## قبيلة إداوتنان في الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي

تكشف وثائق المركز الدبلوماسي في نانط (Nantes) بفرنسا، أنّ قبيلة إداوتنان كانت حاضرةً خلال مرحلة "التهدئة" التي أعلن عنها المقيم العام ليوطي Lyautey<sup>(79)</sup>، فباشرةً بعد توقيع عقد الحماية بتاريخ 30 آذار/ مارس 1912، أعلنت القبيلة عصيانها المدني على المستعمر، وعلى الأجهزة المخزنية العتيقة التي أبقى عليها الاستعمار، كما ساهمت أنظمتها الاجتماعية بخاصة ننفلاس أو "أيت العُرف" كما تسمى محليًا، في تماسك القبيلة واتحادها؛ فقد تصدّت لكلّ نزاع أو فتنة يمكن أن تثيرها الوضعية الحرجة التي أصبح عليها المغرب خلال العشرية التي سبقت توقيع الحماية<sup>(80)</sup>؛ وهي الفترة المسماة في المصادر الكولونيالية بـ "السيبة"، وقد أسهب روبير مونتان

واداوتنان وهي أطروحة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الأدب العربي نوقشت سنة 1994 في رحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الرباط.

72 يدّ أحمد الكاشطي (1892-1954) أحد أعمدة المدرسة العتيقة في "ألمّا" ومقدّم الطريقة التجانية فيها وقد قام بأدوار طلائعية خلال الفترة الاستعمارية، كما يرجع له الفضل في نشر الطريقة هناك وتلقين أوراها. وقد ألف مخطوطة **البلدة التناينة ذات المواهب الربانية** التي تعدّ وثيقة تاريخية شاهدة على مرور علماء كثر بالمنطقة أغلبهم تجانيون (حقق المخطوطة الطالب محمد بليش المسجل في الفوج الثاني من سلك الماستر 2010-2012 وحدة تاريخ الجنوب المغربي، بإشراف الدكتور مبارك لين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر أكادير)، وعلى حدّ علمنا هي النسخة الوحيدة المحققة إلى حدود كتابة هذه الأسطر.

73 قمت بزيارة علمية لمركز الأرشيف الدبلوماسي في نانط CADN التابع لوزارة الخارجية الفرنسية، خلال الفترة الممتدة بين 12 و28 نيسان/ أبريل 2012، ووقفت على محفظتين تهمّان تاريخ هذه القبيلة، بخاصة ما يتعلق بالبدايات الأولى لإخضاعها من طرف المستعمر، وكل ما يتعلق بمونوغرافيتها، وتقاليد ساكنتها وعاداتهم، والتقارير الاستخباراتية التي حررها الضباط الذين حكموا القبيلة، وهذه المحافظ في حوزتنا على شكل صور شمسية، أهمها يحمل الرقم والتسلسل التاليين: Maroc, archives du protectorat, 1912-1956, Maroc, serie, cabinet diplomatique n°8, notes concernant le personnel (1921-1933) no. 15, les idaoutanan; Reclamation, notifications aux puissances-voyages divers (1917-1922), Maroc, direction des affaires indigènes, no. 13 organisation 1917-1921.

74 كانت إداوتنان خلال الفترة الاستعمارية خاضعة لرئيس ناحية مراكش، ويستفاد من خلال التقارير الاستخباراتية التي تحتفظ بها وزارة الخارجية الفرنسية أنّ المنطقة لم يتم إخضاعها إلا بعد صراع مرير مع أبناء القبيلة، انتهى بمهادنة الأعيان من جهة، واعتماد الطيران الحربي من جهة أخرى: مديرية الشؤون الأهلية، المحفظة 15، مجموعة وثائق مراكش وأحوازها، الرقم التسلسلي 456، إداوتنان، وثائق الأرشيف الدبلوماسي، نانط، فرنسا.

75 بخاصة أسرة "بوناكة" بـ "تَشْكَبِي" وأسرة "أشّو" بـ "دوار إسك بتقي".

76 محمد بن سليمان الجزولي السّمالي الحسني (1404-1465م)، أبو عبد الله، عالم دين سني على طريقة الأشاعرة، وفقهه مالي، وصوفي على طريقة، من ذرية إدريس بن عبد الله بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب، صاحب كتاب **دلائل الخيرات في الصلاة على النبي**.

77 السوسي، **المعسول**، ج 15، ص 12.

78 المرجع نفسه، ص 12-13.

79 أول مقيم عام بالمغرب (1912/1925).

80 وُقعت الحماية في فاس بتاريخ 30 آذار/ مارس 1912 بحضور السلطان المولى عبد الحفيظ والسفير الفرنسي لورينو.

في حديثه عن أهمية هذه التنظيمات في مواجهة السياسة الكولونيالية كما سنرى لاحقاً<sup>(81)</sup>. ونظراً لموقع القبيلة المحصن والمنبع، فإن القادة الفرنسيين لم يجدوا بداً من مهادنة أعيان إداوتنان، بخاصة عندما فرّ إليها أشد أعداء فرنسا و"المخزن العتيق"، القائد محمد أنفلؤس<sup>(82)</sup> الذي كان قائداً على سوس وحاحا زمن المولى الحسن وابنه عبد العزيز الذي خرج عن طاعة المخزن بعد أقول نجمه عشية هزيمة أحمد الهبيّة في وقعة "سيدي بوغثمان" الشهيرة، والمؤرخة في 6 أيلول/ سبتمبر 1912<sup>(83)</sup>. كما رفض بعض الزعامات التي عهد إليها حكم القبيلة قبل الاستعمار أيّ هدنة أو مفاوضات مع الاستعمار؛ ستفضي إلى وقوع القبيلة تحت رحمته، وبالمقابل نعت التانانيون في المراسلات التي تحتفظ بها فرنسا بعضهم بـ "الكفار"<sup>(84)</sup> لأنهم خرجوا عن طاعة فرنسا، مما يؤكد وجود تيارين متعارضين حول مصلحة القبيلة ومستقبلها. ومن خلال الاطلاع على وثائق الأرشيف الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية بنانط<sup>(85)</sup> يتضح أنّ الخضوع التام للقبيلة تم بتاريخ 1927<sup>(86)</sup>، بعد التخابر مع أعيان إداوتنان، وتجويع الساكنة ومنع وصول المواد الغذائية والمؤن إليها وقصفها بالذخيرة الحية. وانتهى الأمر بإسناد القيادة التانانية لأسرة "بوناكة" التي تتكتم اليوم على موروث مراسلاتها مع القيادات المخزنية والزعامات الاستعمارية.

## إداوتنان: بين تجاذبات بلاد المخزن وبلاد الفوضى

ارتأينا أن نستعير مفهوم "بلاد الفوضى" بدل "بلاد السبية" حتى نقلل من الحمولات الأيديولوجية والقدرية لدلالة المفهوم الأخير. وقبل أن نرجع إلى موقع قبيلة إداوتنان بينهما، نشير إلى أنّ قضية "السبية"<sup>(87)</sup> التي وردت في عدد من المراسلات الفرنسية المعتمدة في هذه الورقة، وتشبعت بها مجموعة من الكتب الأجنبية، وبالخصوص تلك المعتمدة في هذه الدراسة، أثارت حفيظة المؤرخين المغاربة أكثر من الأجانب؛ فالطرح الوطني كان يهدف إلى تأسيس مدرسة ونسق تاريخيين لم يكتب لهما الوجود، من أجل الرد على مزاعم الطرح الكولونيالي، وهذا مشكل آخر وقع فيه جلّ الدراسات المغربية سواء المتقدمة منها<sup>(88)</sup> أو المتأخرة؛ ومنذ حصول المغرب على استقلاله توجهت الكتابة التاريخية في المغرب بزعامة أقطاب من قبيل جرمان عياش ومحمد حجي ومحمد المنوني وعبد الله العروي، لإثبات وجود وظائف الدولة المغربية وديمومتها عبر التاريخ، وأنها لم تكن في حالة تسيب كما زعم الكولونياليون وربما هو الطرح نفسه الذي سبقهم إليه عبد الرحمان بن زيدان مؤرخ مدينة مكناس<sup>(89)</sup>.

81 Montagne, *Les Berbères et le Makhzen au Sud du Maroc*, p. 345.

82 استقر القائد محمد أنفلؤس في "أيت عيسي" وهي قبيلة تشكّل حدوداً بين حاحا وإداوتنان، بعد سقوط مقر قيادته "بتمسورين" على يد القوات الفرنسية (انظر ترجمته في الجزء 20 من كتاب المعسول للمختار السوسي).

83 مراسلة الضابط البوتنان لوبرون مكتب الشؤون الأهلية، الأرشيف الدبلوماسي بنانط CADN، فرنسا.

84 مراسلة محمد بن محمد أنظام إلى باشا أكادير يصف فيها الخارجين عن طاعة فرنسا بـ "الكفرة"، وقد اعتمدنا النسخة العربية المترجمة إلى الفرنسية على يد ضابط عسكري برتبة "ملازم أول".

85 وثيقة استخباراتية مؤرخة بتاريخ 14 تشرين الأول/ أكتوبر 1927، ووثائق الأرشيف الدبلوماسي، فرنسا.

86 مراسلة الكولونيل قائد قبيلة إداوتنان، ناحية أكادير، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1927، ووثائق الأرشيف الدبلوماسي، نانط، فرنسا.

87 تتعامل الكتابات المغربية مع هذه المفاهيم بنوع من الحيطة والحذر، وتستبدل بمفاهيم أخرى تحمي حقوق الدولة والهوية للمغاربة (كبلاد الفوضى والنظام مقابل بلاد السبية والمخزن)، راجع: عبد الحميد احسانين، *الإدارة المركزية في عهد الحماية الفرنسية، 1912-1940* (الرباط: منشورات أمل، 2015)، ص 67؛ أو (بلاد البيعة وبلاد الطاعة) مقابل (بلاد المخزن وبلاد السبية)، انظر: حنداين، ص 45.

88 أخص بالذكر هنا دراسة أحمد التوفيق إنولتان، ودراسة محمد حجي الزاوية الدلائلية، ودراسة جرمان عياش حرب الريف، ودراسة عبد الله العروي *الجزور الثقافية والاجتماعية للوطنية المغربية*، هذا في ما يخص الدراسات المتقدمة، أما الدراسات المتأخرة فقد جاءت على شكل منوغرافيات اقتصادية ودينية واجتماعية.

89 حاول عبد الرحمان بن زيدان وهو نقيب الشرفاء العلويين بمكناس ومؤرخها أن يثبت الحضور الدائم للدولة من خلال استدلاله بمجموعة من الوثائق والمراسلات التي يتضمنها كتابه *إتحاف أعلام الناس بأخبار جمال حاضرة مكناس* (5 أجزاء).

سلّطت الدراسات الكولونيالية الضوء على مسألة السبيّة بعد وفاة المولى الحسن<sup>(90)</sup>، بحيث رصدت تناميها مع وصول المولى عبد العزيز إلى الحكم ابتداءً من عام 1900، مع الأخذ في الحسبان فترة الاستبداد المخزني التي شملت وصاية "أبأخماذ" على العرش الذي كان قد أبعده أسرة الجامعي؛ وهم أحوال السلطان مولاي الحسن، ليُدخل المغرب في مسلسل من الصراعات الثنائية يمكن أن نسميها بلغة اليوم "حرباً أهلية". وقد توصل الأجنب إلى أنه لا بد من تدخّل أتهم العسكرية لحماية السلطان من ثورات القبائل؛ ويجزّنا هذا الحديث للتوقف عند فترة حكم المولى عبد الحفيظ (1906-1912) السلطان المابع بشروط قبلية<sup>(91)</sup>، ولقد كانت ثورة أهل فاس ضد البعثة الفرنسية التي تقرر تأسيسها لحفظ السلم والأمن بعد مقتل الطبيب الفرنسي موشان في مراكش، ذريعةً لتدخل المدفعية الفرنسية والفنك بأهل فاس في إطار ما كان يُعرف "بأيام فاس الدامية" التي وقعت خلال شهر نيسان/ أبريل من عام 1911، والتي لا تزال مأسيتها موشومة في الذاكرة الفاسية<sup>(92)</sup>. بالنسبة إلينا بوصفنا مشتغلين في الحقل التاريخي مستحضرين ما يقتضيه المنهج العلمي من صرامة في تدقيق الحقائق والتزام الموضوعية، ارتأينا أن نتوقف عند جذور مسألة السبيّة وتقييم النتائج التي توصلت إليها البحوث الأجنبية، مع الأخذ في الحسبان ردة فعل الكتابة المغربية حول هذه القضية، لكن دون أن نتجاوز مجال الدراسة المرتبط بمؤسسة تُنقل في مجال قبيلة إداوتنان.

نستعرض أولاً شهادات لروبير مونطان حول قضية "السبيّة" التي ستربر نفسها بنفسها من حيث مقاصدها وغاياتها. ومن بين هذه الشهادات، ما دونه هذا السوسولوجي الكولونيالي في معرض حديثه عن دولة العلويين بقوله: "واستهل الفيلايون السلطة بطريقة حازمة حيث عملوا منذ البداية على الحد من دور شيوخ الزوايا المساندين من القبائل البربرية، فقصوا على الزاوية الدلائية ومملكة تزروالت. أتمّ مولاي إسماعيل العملية بحزمٍ عندما أسس جيشاً من الزنوج وزّعهم على مختلف القصبات المبنية على طول طرق المغرب. ولم تُبن هذه القلاع في مختلف مناطق بلاد المخزن القديم، ولكن على الطرق الجبلية في أهم الطرق المؤدية إلى بلاد البربر. ومن الأكد أنّ المخزن في عهد مولاي إسماعيل عرف عدة اضطرابات لكن السلطان قضى حياته فوق جواده من أجل إخماد هذه الثورات وتقليص نفوذ قبائل أعالي الجبال التي يصعب الوصول إليها. وكان على من جاء بعد مولاي إسماعيل القيام بمهمة صعبة، هي التخلص من الجيش البخاري الذي يمثّل خطراً حقيقياً على السلاطين الضعاف. وهكذا لاحظنا أثناء حكم مولاي عبد الله اندلاع اثنتي عشرة انتفاضة على الأقل مع اتساع بلاد السبيّة. وحاول السلاطين الثلاثة الذين جاؤوا بعد سيدي محمد بن عبد الله، ومولاي سليمان، ومولاي عبد الرحمان، المحافظة على تقليد المخزن أمام التراجع الاقتصادي للمغرب بتعنيف الزنوج غير المنضبطين وتوزيع القبائل العربية من الكيش عندما تتمرد والقيام (عند الإمكان) بجولات الشرطة في بلاد البربر دون تكبد هزائم قاسية، باستثناء الهزيمة القاسية التي تكبدها مولاي سليمان عام 1812 على يد أيث أومالو والقبائل الصنهاجية للأطلس المتوسط الخاضعة للشيخ أمهاوش، كما لوحظ امتداد بلاد السبيّة إلى حدود أبواب الرباط ومكناس وفاس. وقد حاول آخر السلاطين العلويين مولاي الحسن استعادة نهج مولاي إسماعيل فأخذ النصارى أسلحتهم العصرية من بنادق ورمصاص ومدافع، واستطاع أن يعيد النظام إلى بلاد المخزن والبلاد المعربة، وأن يحكم قسمًا من بلاد البربر باستثناء تلك الواقعة في أعالي الجبال، ومراقبة تحركات الأطلس الكبير والأطلس الصغير. بل استطاع أن يستميل أحد زعماء

90 تسببت وفاة المولى الحسن عام 1894 في ثورة القبائل على القواد الذين عيّنهم بظهانر مخزنية شريفة في إطار سياسته الرامية إلى إعادة التمثيل المخزني بالأصقاع التي لا تتالها الأحكام المخزنية كما هي الحال بالنسبة إلى "سوس" و"واد نون" اللذين نالا نصيب الأسد من هذا التمثيل. واعتمد الكولونياليون هذه الفكرة لتبرير مسألة "السبيّة" وغزورهم المغرب بعد 18 سنة من وفاة السلطان.

91 أهمها رفض شروط الخبزبات (1906) التي قبل بها سلفه المولى عبد العزيز، والقضاء على الناصر المدعو "بوحمارة" الذي استنزف دخول الدولة ورَبَط علاقات بإسبانيا، والتراجع عن ضريبة المكوس.

92 محمد معروف الدفالي، أصول الحركة الوطنية بين السلفية الجديدة والسلفية الجديدة، منشورات مجلة أمل للتاريخ والثقافة والمجتمع (الرباط: مطابع الرباط نت، 2014)، ص 61.

الأطلس، موحاؤُوحْمُو الزباني الذي سيصبح فيما بعد زعيم البربر المناهضين للاحتلال الفرنسي. وقد ذهب هذا المجهود الكبير سدَى أمام سنوات الفوضى بعد وفاة السلطان. ووصلت اضطرابات بلاد السبية أوجها عام 1907 عندما حلت القوات الفرنسية<sup>(93)</sup>.

ماذا يستفاد من شهادة روبير مونطان بخصوص قضية بلاد السبية؟

بعد قراءة ما جاء على لسانه وتحليله، يبدو لنا أنّ "السبية" لا تعدو أن تكون ثوراتٍ رافضةً جور المخزن، وليس جهاز المخزن في حد ذاته. وهو ما يصحح النظرة الكولونيالية لهذه القضية التي يمكن أن تحاكي اليوم "احتجاجًا سياسيًا ضد فساد أجهزة الدولة"، مع العلم أنّ هذا الاحتجاج السياسي يمكن أن يتطور إن لم تكن هناك حلول ناجعة للحد من "الفوضى" بلغة مونطان الذي وقع في الخلط بين جور المخزن الذي يتخذ أشكالًا عدة؛ كتأديب قبيلة ثائرة ضد قائد عيّنه السلطان ولم ينل رضى الساكنة، أو رفض هذه القبيلة تأدية الضرائب، وعدم الاعتراف بحق جباتها نظرًا لتوالي سنوات الجفاف والمسّغات<sup>(94)</sup>. ما يعني أنّ جميع قبائل المغرب التفتت حول السلطان وبايعته، لكن بعضها لم يكن مطيعًا لقراراته الجائرة التي كانت تتعارض مع روح الأعراف التي يعود بعضها إلى مئات السنين.

يجب أن يُقرأ الرفض من منظور أنثروبولوجي ثقافي صرف، وليس من زاوية تاريخية تدافع عن أحد الطرفين. فكلّ منا سيقراه بطريقته الخاصة، لكن إذا ما ربطناه بعوائد الناس في قبائلهم سيكون تفسيرنا هذا الرفض، مبررًا بكون هذه الساكنة أرادت المحافظة على موروثها الثقافي لأنّ التفريط فيه، كما هو راسخ في متخيلها الشعبي، عارٌ سيلاحقها على مر الزمان<sup>(95)</sup>. ولعل مضمون السبية في منظور روبير مونطان، ومن خلال الطريقة التي قدّمه بها وهو يحاضر في معهد الدراسات الإسلامية بباريس وجامعة السربون، يخدم مصلحة الأجانب أكثر من مصلحة الأمازيغ؛ فالعرب لم يطمسوا حضارة الأمازيغ وإنما أحدثوا نوعًا من "التثاقف" إن صح التعبير. وهذا ما لم يفهمه مونطان ولم يستوعبه أتباعه، أو بالأحرى غصّوا الطرف عنه؛ وإلا بَم نفسر اهتمام الأمازيغ بالدين الإسلامي الذي نزل بروح اللغة العربية على الرغم مما قيل عن تجاوزات المسلمين في حق هؤلاء، منذ زمن الولاة الأمويين والعباسيين، كونهم غزاة جاؤوا لينهبوا خيرات شمال أفريقيا<sup>(96)</sup>.

يتنافى ما قدّمه مونطان حول "السبية" مع ما كان يصبو إليه. لقد أكد دون شعورٍ منه أنّ المناطق التي لا تتأهلها أحكام السلطان هي المناطق التي تبعد عن المركز، وهي فكرة روج لها قبله ابن خلدون، وتوصل إليها أحمد التوفيق في استنتاجاته لدراسة قبيلة "إينولتّان" بقوله: "إنّ المخزن كان يتسم بسمة الدولة التقليدية، أي بتناقص نفوذ الدولة كلما ابتعدنا عن المركز، وهي سمة لم تكن خاصة به، بل كانت تنطبق على كل الدول ما قبل الرأسمالية"<sup>(97)</sup>. وهي ظاهرة ظلت مألوفة بالنسبة إلى المغاربة، فالمخزن يقوى في المركز (عاصمة السلطان) ويضعف في الهوامش والأطراف. والمقصود بالضعف هنا الخروج عن طاعة السلطان وليس عن بيعته. كما أنّ

93 مونطان، ص 34-35.

94 محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 18 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1992)، ص 160-162.

95 على سبيل المثال لا الحصر، يجمع التانانيون على أنّ الشخص الذي يبيع أرضه التي ورثها عن أجداده، كأنما يخلع ثيابه أمام الناس؛ وهو ما يفسر أنّ المغاربة الأجانب الذين استقروا في قبيلة إداوتنان لم يتمكنوا من الحصول على ملكية الأرض وظلوا تابعين للملاك الأصليين، ومن بينهم العائلات التي تحمل لقب "أمزِيل أي "الخدّاد". إنّ بيع الأرض (العقار) للغريب عن القبيلة هو خَلْع للثياب أمام الناس، مما يفيد كشف العورة، وهو ما يتنافى مع روح الإسلام الذي ينص على سترها، وبناءً عليه، فإنّ بيع أحدهم أرضه يقابل في المنظور الديني اقراراً جُرم كبير لا يُغتفر.

96 على سبيل المثال لا الحصر نهج الأمويون سلوكات تتعارض مع الدين الإسلامي من قبيل استرقاق خمس الأمازيغ، وفقاً لمبدأ تخميس الغنائم "تخميس البربر"، و"اعتبارهم عبيداً للخلافة وممثلينها بعين المكان". وهو ما يتعارض مع منطوق النص الشرعي، على أساس أنّ المسلمين إخوة بغض النظر عن اللون والجاه والنسب، انظر بخصوص هذه النقطة: محمد ياسر الهلالي، "الدين والنسب واللغة مرتكزات هوية الأجداد"، زمان، العدد 26 (كانون الأول / ديسمبر 2015)، ص 29.

97 أحمد التوفيق، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، إينولتّان 1850-1912، ط 2 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1983)، ص 470.

النماذج التي استعرضها مونطان تفيده بالرجوع إلى المصادر الأصيلة؛ بحيث كان المغرب يعرف ثوراتٍ في حالة وفاة الحكام، وبالخصوص بين أفراد الأسرة.

يُعاب إذاً على روبر مونطان أنه لم يترتب في جمع تاريخ مجال لا يتقن لغته، ولا يكاد يفهم وضعه السياسي والاجتماعي. نجد هذا التصور أيضاً عند المفكر المغربي عبد الله العروي الذي استحضّر النموذج الأميركي الذي "يستهو به كل ما كتبه الفرنسيون ويعطيه قيمة أعلى من قيمته الحقيقية"<sup>(98)</sup>. في نظرنا، لو عاد مونطان ومناصروه إلى نماذج بعينها من تاريخ المغرب<sup>(99)</sup>، وعلى سبيل المثال دولة المرينيين<sup>(100)</sup>؛ لوجدوا أنّ "السيبة" التي عدّوها خروجاً على طاعة المخزن وفسحاً لبيعة السلطان ظاهرة متأصلة في المجتمع المغربي عبر التاريخ<sup>(101)</sup>. فقد ثبت أنّ هذا المفهوم شاع بين فقهاء العصر المريني<sup>(102)</sup>؛ ففي عدد من فتاواهم طرحت مسألة "الجور" أو "الشُّغور" من المحاكم بصدد صحة العقود والحيازات؛ لأنّ شرط اليقين عندهم مرتبط بوجود الوازع السلطاني<sup>(103)</sup>.

لنستعرض الآن أهم الردود التي قدّمها مؤرخون مغاربة حول قضية السيبة، والتي ترمي في مرمى الطرح الوطني المناهض لهذه المفاهيم المسقطّة على ظواهر لم يستوعبها المخبرون والمجندون للكتابة حول مغرب القرن التاسع عشر. وقد قام السوسولوجي والمؤرخ المغربي محمد العيادي في مؤلفه "دراسات في المجتمع والتاريخ والدين" بمحاولة لمّ شمل الرؤى المناهضة للحقل المفاهيمي الذي وظّفه المستعمر لضرب وحدة المغرب وسيادته. ونورد في مقدمتها موقف المفكر المغربي عبد الله العروي الذي بلور فيه تصحيح الأخطاء التي وقع فيها المستعمر بسبب لبس في فهم النص المخزني، فهذه المغالطات المتعمدة ظلت متداولة ليس فقط لدى المخبرين أو الدولة الفرنسية الحامية، وإنما حتى بين الباحثين الأجانب وبعض الباحثين المغاربة؛ فلا يمكن تصحّح مؤلف دون مصادفة تصدّع الرؤى بين طرح أجنبي يبرر قضية "السيبة" من خلال نماذج مستقاة من المغرب، وطرح وطني ظل متحمساً عقوداً من الزمن لدحض الطرح الأجنبي من خلال إعادة فهم الواقع المغربي القَبلي.

98 عبد الله العروي، *مجلد تاريخ المغرب* (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1984)، ص 26.

99 مثلاً استمالة المخزن شرفاء دار إيليج، فلا هو استأصل جذورهم كما فعل مع اللاتين، أو تركهم ينفردون بالملك، وفي المقابل وظّفهم لضبط المجال السوسي في علاقته مع الثور الكبرى (دار تمانارت قرب طاطا، قيادة أولاد جرار بتزيت، دار بربوك بواد نون)، فالثورات التي كانت تندلع ضد الحركات المخزنية أكثر من تلك التي كانت ضد هذه الزعامات، فهل يتعلق الأمر باستقلال الهامش عن المركز كما ذهب رواد السوسولوجيا الكولونيالية؟ إنّه الأمر لا يعدو أن يكون اقتصاداً للقوة العسكرية والكلفة المادية التي تحتاج إليها حركة موجهة لصنع في حجم سوس، وقوة بشرية في مستوى رجالاته، راجع:

Justinar Liopold, "Notes sur L'Histoire du Sous au XIXe siecle," *Hesperis*, vol. VI (1926), pp. 351-364 ; Paul Pascon, "le commerce de la maison d'Ihig, d'après le registre comtable de Husayn b, Hachem, Tazerwalt 1850-1875," *Annales E.S.C.*, no. 3-4 (Mai-Aout, 1980), pp. 700, 729;

خديجة الراجي، *مساهمة في دراسة تاريخ الزاوية الشمالية في مرحلة التأسيس (853هـ/1460م-971هـ/1564م)*، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، إشراف الدكتور مصطفى نايمي (الرباط: جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1991)، ص 146-160؛ شفيق أرفاك، *قيادة تمانارت بين التزام المحيط القبلي والسلطة المخزنية: (1352-1934)*، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة، إشراف الدكتور محمد حمام، ج 1 (أكادير: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2007)، ص 148-156؛ ربيع رشدي، *الزعامات المحلية بسوس وعلاقتها بالمخزن: سوس الأقصى خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر*، ماجستير في تاريخ الجنوب المغربي، إشراف الدكتورة خديجة الراجي (أكادير: جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2010)، ص 125-130.

100 حكمت المغرب ما بين (1244م و1465م).

101 يذهب السوسولوجي والمحلل السياسي المغربي محمد الطوزي، إلى عدّ "السيبة" ظاهرة لتجديد النخب المغربية والإبقاء على حيوية المخزن واستمرارية أجهزته، فالمخزن في منظوره هو من يسمح بظهور هذا التمرد السياسي، ذلك أن تضخ دماء جديدة في جسم المخزن، ومن دونها سيطر فكر يحارب التغيير ويحايي السلطان وحاشيته مما يجعل بسقوط الدولة، وهذا حدث مع المرابطين الذين اعتمدوا نخبة الفقهاء المؤسسة للدولة والتي ستتسبب لاحقاً في سقوطها، انظر: الطوزي، ص 53.

102 يذهب محمد بن عبد الله الكيكي إلى تقديم مفهوم فقهي لـ "البلاد السائبة"، ففي منظوره البلاد السائبة هي "مجموع الأقطار التي لا يطمئن فيها صاحب الحق الشرعي على حقّه" ويرى "أحمد التوفيق" أنّ المفهوم الذي قدّمه الكيكي لـ "البلاد السائبة" وإن اختلف مع ظرفية ترويج الكولونياليين هذا المفهوم في دراستهم "فهو يلتقي معه في نهاية المطاف في الإغضاء عن الواقع الذي تحكم في التطور التاريخي"، راجع: محمد بن عبد الله الكيكي، *مواهب ذي الجلال في نوازل البلاد السائبة والجمال*، تحقيق أحمد التوفيق (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997)، ص 27-51-62.

103 محمد العيادي، *دراسات في المجتمع والتاريخ والدين*، سلسلة دراسات (الدار البيضاء: مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، 2014)، ص 140.

لقد حاول عبد الله العروي توضيح قضية أساسية أثناء تناول قضية "السيبة"، وهي أنّ المخزن ظل لفترات طويلة يعتمد جهازًا مفاهيميًا قابلاً للتأويل في مراسلاته لمثليه في الجهات والأقاليم (الأطراف، الهوامش) وممثلي الدول الأجنبية بخاصة (فرنسا، وإسبانيا، وإنكلترا)، وهي المفاهيم التي سُنستغل في غير محلها لدعم الأطروحات الكولونيالية<sup>(104)</sup>.

وخلصت دراسات أخرى تصب في تصورنا نفسه لـ "مؤسسة ثنفلاس" في علاقتها مع المخزن؛ كون هذه المؤسسة لم تكن تعبر عن إرادة الساكنة للاستقلال عنه بوصفه "عنصرًا عربيًا دخيلاً" وأهمها خلاصات علي المحمدي في دراسته ومقارنته لقضية "المخزن والقبيلة" من خلال نموذج "أَيْثُ بَعْمَرَان"؛ فـ "أيت بعمران، وسائر قبائل سوس الأقصى، لم تكن خارجة عن طاعة المخزن، كما تفيد مصادر أوروبية مغرزة، ووثائق مخزنية كانت تستهدف موارد ضعف السلطة المركزية ودرء الأطماع الاستعمارية، وإنما ظلت علاقتها بالمخزن إلى حدود 1882 تتميز بخصوصيات [...] وجود مؤسسات تقليدية تشرف على سير الحياة بداخل القبيلة، ووفقاً لأعراف تضبط علاقتها بالمخزن منذ ما قبل القرن التاسع عشر"<sup>(105)</sup>.

إنّ المخزن في تصور علي المحمدي "جهاز وآلية ردع"، فالطاعة كانت محددة في أداء الضرائب للمساهمة في إيجاد دخل قار للمخزن، لتجاوز مشاكل التنقل وتنظيم حركات لردع الثوار والرافضين لأداء الضرائب<sup>(106)</sup>. وهي الخلاصات والاستنتاجات التي خلص إليها سابقاً كل من عبد الله العروي وأحمد التوفيق. فالتوفيق يرى أنّ: "المخزن كان يتسم بسمة الدولة التجزئية التقليدية، أي بتناقض نفوذ الدولة كلما ابتعدنا عن المركز، وهي سمة لم تكن خاصة به، بل كانت تنطبق على كل الدول ما قبل الرأسمالية"<sup>(107)</sup>. ولعل هذا الاستنتاج يأخذ تبريره مما أشار إليه ابن خلدون منذ ما يزيد على سبعة قرون ونيف، بقوله: "الدولة في مركزها أشد مما تكون في الطرف والنطاق"<sup>(108)</sup>.

إنّ ما راكمه مفهوم "السيبة" من رؤى وطنية منافحة للتصور الكولونيالي، أو ما تمّت الإشارة إليه ضمناً في مصادر دفيئة جعل عبد الله العروي يضع حداً لهذا الصراع الذي لن يخدم أفق البحث التاريخي وبناء مدرسة وطنية حديثة لا تحاكي المدارس الأجنبية. بالعودة إلى العصر المريني نجد أنّ المصطلح كان متداولاً ولم يطرح أي إشكال يتعلق بحمولته الأيديولوجية<sup>(109)</sup>، فـ "السيبة" أو "السَّابَّة" مفهوم تم تداوله في مراسلات وفتاوى الفقهاء، وكانت في منظورهم تعبيراً عن الجور أو مسألة الشُّعور من المحاكم<sup>(110)</sup>؛ مما يفيد بأنّ الجهاز المخزني كان يمثّل الوازع السلطاني. ولعل استعمال "القوة المفرطة" هو تبرير للاعتراض على قرارات المخزن. لهذا، فالعلاقة بين المخزن والرعية هي علاقة مدّ وجزر بين الحاكم والمحكوم، مرتبطة بأداء المغارم والتسخيرات. وخلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، لوحظ توظيف مفهوم "السيبة" في غير محلّه بسبب التدخل الأوروبي؛ فالمناطق المنيعّة تضاريسياً أو الشاغرة بفعل البعد المجالي كما هي الحال بالنسبة إلى إداوتان كانت تثير قضية "السيبة"، لأنّ الحضور المخزني في جهات البلاد مرتبط أساساً بطبيعة وسائل الإنتاج، ودرجة الاندماج الاقتصادي والاجتماعي<sup>(111)</sup>.

104 المرجع نفسه، ص 134.

105 علي المحمدي، السلطة والمجتمع في المغرب: نموذج أيت بعمران (الدار البيضاء: توبقال، 1989)، ص 116-117.

106 المرجع نفسه، ص 87.

107 التوفيق، ص 469.

108 المرجع نفسه.

109 المرجع نفسه، ص 75.

110 الكيكي، ص 26-27.

إنَّ الجباية هي العنصر الأساسي في العلاقة بين المخزن والمجتمع أو مؤسساته (الجَمَاعَة، تُنْفَلاَس، أَيْت الرُّعْبِين ...) لذلك يجب فهم العلاقة المؤطرة لمفهوم "السيبة" انطلاقاً من الجمع بين المخزن والمجتمع الذي تسري في شريانه قراراته (المخزن)؛ وإذا تتبعنا مجريات الأحداث بخاصة خلال فترات المَسْغَبَات والجوائح أو الأزمات السياسية التي تندلع عند وفاة السلطان أو بالصراع حول الملك، سنجد أنَّ القبائل لا ترفض المخزن ما لم يطالبها بالأموال والخدمات [...] نظراً لضعف إنتاجها، وفي هذه الحالة يضطر المخزن إلى ردعها بتنظيم حركات عسكرية، فيقع الاحتكاك والاصطدام، أما إذا كان للمخزن في عين المكان جهاز [...] قادر على إذلال الرِّقَاب فإنه لا يزال يبتز الأموال، ويعتصر الأمم إلى أن يقع الانفجار، وعادةً ما تكون وفاة السلطان هي الفرصة المواتية لهذا العصيان، إشارة إلى سقوط الهيبة المعنوية، ونديراً بمناقشة الحساب<sup>(112)</sup>. هذا الاحتمال الأخير هو الذي يبرر تسيب قبيلة إداوتنان ضد المخزن، لأنَّ المجال كان شاعراً من الوازع السلطاني، فكما أشرنا في أكثر من مقام، ألفت هذه القبيلة المشيخة من أبناء القبيلة وليس القائدية من أبناء حاحا وأحوازها.

نخلص إلى أنَّ قبيلة إداوتنان تندرج ضمن الصيغة الأولى من مفهوم "السيبة" التي قدّمها أحمد التوفيق<sup>(113)</sup>، فهي بلاد تشكو شعوراً؛ أي غياب الحاكم "الشرعي" المعين من الإمام، أو من ينوب عنه، عاملاً كان أو قاضياً<sup>(114)</sup>، وما يبرر "تسيب" القبيلة موضوع الدراسة هو اعتمادها "العُزْف بدل" الشَّرْع"، وهو المفهوم العميق "للسيبة" في منظور عبد الله العروي<sup>(115)</sup>. مما لا يعني أنَّ القبيلة كانت ضد "النظام القائم" في المركز الذي يتربع السلطان في أعلى هرميته. هذا المفهوم الأخير للسيبة هو ما عبّر عنه عبد الله العروي، والذي يفيد "الثورة ضدًا على ظلم الولاة والقياد وعدم كفاءتهم"<sup>(116)</sup>. أما السيبة بمفهومها المعاصر فقد نشأت في عهد السلطان محمد بن عبد الله العلوي (1757-1790) بعد مرحلة ثورة البواخر<sup>(117)</sup>، وتعمقت تعمقاً كبيراً عام 1856 بعد أن وقّع عبد الرحمان بن هشام (1822-1859) مرغماً، المعاهدة التجارية البريطانية مع نظيره الإنكليزي جون دريموند هاي.

إنَّ السيبة من منظور عبد الله العروي تتخذ أشكالاً عدة لكنها تفيد معنىً واحداً هو "ضعف قدرة المخزن الإدماجية"<sup>(118)</sup>. وتندرج قبيلة إداوتنان ضمن المستوى الثالث الذي يقابل "الاستقلال المحلي الممنوح؛ لأنَّ المنطقة ليست غنية ولا فائدة منها بالنسبة إلى السلطة المركزية"<sup>(119)</sup>. وهو الأمر الذي سبق أن أشار إليه السلطان المولى الحسن في إحدى مراسلاته إلى خديمه محمد بركاش، بقوله: "...واستعن بالله ثم بيعض من هناك على هذا الغرض، إن ذكروا لك أكادير (في إشارة إلى النصارى)، فأعلمهم بأنَّ أكادير دشرة على حجرة ملتفة بالغابة وسط قبيلة إداوتنان، وهم جبالة (في إشارة إلى ساكنة إداوتنان) لا تتألمهم الأحكام، ولا يحصل لهم الغرض"<sup>(120)</sup> (في إشارة إلى وجود مؤسسات تنظم الحياة الاجتماعية والقانونية للسكان).

خلاصةً لما سبق يتضح أنَّ قضية "السيبة" أو بلاد "الفوضى" خلال القرن التاسع عشر الممتد<sup>(121)</sup>:

- 112 التوفيق، ص 585-595.
- 113 الصيغة الثانية كما قدّمها أحمد التوفيق تتمثل بوجود الحاكم داخل المجال أو من ينوب عنه، ويعين هذا الحاكم بظهير شريف، لكنّه يكون جائزاً على العباد أو مهملًا للبلاد.
- 114 التوفيق، ص 590.
- 115 عبد الله العروي، **الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية: 1912-1830** (باريس: مطابع ماسبيرو، 1977)، ص 163-167.
- 116 المرجع نفسه، ص 168.
- 117 المقصود بهم جيش عبيد البخاري الذي كوّنه السلطان العلوي المولى إسماعيل.
- 118 العروي، ص 182.
- 119 العيادي، ص 142.
- 120 "رسالة المولى الحسن إلى خديمه محمد بركاش"، **الوثائق**، مجموعات دورية تصدرها مديرية الوثائق الملكية، العدد 10 (2000)، ص 240-241.
- 121 في هذا السياق، يقصد بالقرن التاسع عشر الممتد خلال الحقبة الزمنية التي تشمل أواخر القرن الثامن عشر والعشيرة الأولى من القرن العشرين، راجع بهذا الخصوص: محمد القبلي، **تاريخ المغرب، تحيين وتركيب** (الرباط: مطبعة عكاظ الجديدة/ منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، 2011)، ص 445-522.



- ❖ ليست مرتبطة بقبليّة المجتمع المغربي، ومن هنا، فهي غير مرتبطة بمجتمع إداوتنان لأنّه قبلي.
- ❖ المخزن عنصرٌ لا بد منه لخلق توازن داخل المجتمع، وغيابه ينفى الحديث عن "السيبة" أو "بلاد الفوضى"، لأنّ الأحداث التي كانت تندلع بين الفينة والأخرى كان سببها المخزن؛ ومن الأمثلة على ذلك حركة المولى الحسن إلى إداوتنان عام 1886.
- ❖ تتخذ السبيبة تعبيرات مختلفة، بحسب المكان والزمان؛ فالسيبة في إداوتنان ليست هي السبيبة في "دُمْنَات"، أو في "تَزْرُوَالْت" أو "أَيْتُ بَعْمَرَانْ".

## مؤسسة ثفلاسا في إداوتنان: بعض آليات التدبير الجماعي للشأن المحلي

سبقت الإشارة إلى أنّ قبيلة إداوتنان احتضنت علماً ومتصوّفاً، مثّلت زاويته محبّاً للتبرّك بكراماته واستحضار منجزاته وأدواره، وهو الرمز الديني الذي أعطى مؤسسة ثفلاسا مشروعيتها وأحاطها بهالة من القدسية والاحترام. إنّه سيدي إبراهيم بن علي التيغانيمني<sup>(122)</sup> (ت. 1581) وكانت زاويته مركزاً روحياً لسكانة إداوتنان؛ لم تكن مصالحها تتعارض مع مؤسسة ثفلاسا، لأنّهما يقعان في منطقة تجعلهما حرّين طليقيّن، كما أنّهما كانا معارضين المخزن السعدي والعلوي إلى حين وقوع المنطقة تحت الاستعمار الفرنسي في عشرينيات القرن الماضي. ومؤسسة ثفلاسا ليست متوارثة كما فهم بعض الكولونيليين، فهي تتأسس بناءً على اختيار عريف عن كل مكوّن من مكونات القبيلة (قرية، وفخذ، وبطن، وفصيلة)<sup>(123)</sup>؛ إذ يحضرون مع ثفلاسا القبيلة في كل مجمع. وفي إداوتنان فإنّ الترشيح لمنصب العضوية يتمّ بطريقة "ديمقراطية" كما يذهب إلى ذلك صاحب "البربر والمخزن"<sup>(124)</sup>، ويشترط في الأعضاء الواجهة والاستقامة والنزاهة والقدرة على تحمّل المسؤولية؛ ومن وقع عليه الاختيار يفرض عليه "تطبيق اللّوح"، فإن خرج عن القاعدة القانونية، مصدر التشريع"، يعاقب بما أمرت به الجماعة وكأنّه يؤدي "يمين خُطة القضاء".

يتقاضى "أنفلّوس" أجره من الذعائر التي يعاقب بها المخالفون. أما القضايا التي يُقاضي فيها فهي جنائية وتجارية "خطة الحسبة". كما أنّه يتولى تطبيق الأحكام القضائية التي أصدرها الفقهاء؛ بخاصة تلك التي تتعلق بالعقار وتنظيم أراضي الجماعة وتنظيم الري... وكذا هناك "نفلّيس" متخصصون في "قضاء الأسرة"<sup>(125)</sup>. أما مسائل الشرع فهي بعيدة كل البعد عن ثفلاسا، لأنّها ليست من اختصاصهم<sup>(126)</sup>. وتعدّ قضية الماء وتوزيع حصصه على الدواوير وسكانتها في المجتمع "التّاني" من القضايا التي عالجتها ونظّمتهما

122 توجد زاويته في منطقة "أصمين" بين إداوتنان و"أمسكروض"، وهو ذو نسب شريف من بني عمومة القطب الصوفي سيدي "أحماد أو موسى" نزيل تازروالت. وهو تلميذ أبي عبد النعيم يحيى الحاحي، انظر ترجمته عند: محمد الصغير الإفرائي، **صفوة من انتشار من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر**، تقديم وتحقيق عبد المجيد خيالي (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2004)، ص 269 وما يليها؛ عبد الرحمان الجشتيمي، **الفوائد الجمة في إسناد علوم الأمة**، تحقيق الزيد الرازي، تقديم محمد المنوني (بيروت: دار الكتب العلمية، 2007)، ص 293؛ أحمد بن محمد الحضيبي، **طبقات الحضيبي**، تقديم وتحقيق أحمد بومزكو، ج 1 (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2006)، ص 125-126؛ محمد بن أحمد البعقلي، **مناقب البعقلي**، تحقيق محمد المختار السوسي (الرباط: طبع ونشر عبد الوافي المختار السوسي، 1987)، ص 34؛ الرسومي، **وفيات الرسومي**، تحقيق محمد المختار السوسي (الرباط: مطبعة الساحل، 1988)، ص 12؛ الكشطي، الورقة رقم 120 (مخطوط خاص)؛ السوسي، **المعسول**، ج 15، ص 73 وما يليها.

123 هناك أعيان ثلاثة فروع قبلية داخل إداوتنان، وهي "إفسفاش" و"أيت وأغزون" و"تأنكرت".

124 قدّم روبري مونتان ترتيباً هرمياً للتركيبة الاجتماعية في إداوتنان يتطابق مع هرمية مؤسسة ثفلاسا وجاء كما يلي: المرابطون، والشيوخ المسنون، والنهباء، انظر: أفا، ص 148؛ وكذلك:

Montagne, "Organisation sociale et politique des tribus," p. 135.

125 أفا، ص 149.

126 يميز عمر أفا في دراسته التي أحلنا عليها بين "العدل الجماعي" و"العدل الشرعي" وهو تعبير في نظره عن مبدأ فصل السلطات، فالمسائل المدنية ينظر فيها أعيان ثفلاسا، في حين تسند أمور العقار والأحوال الشخصية للفقهاء. المرجع نفسه، ص 149.

هذه المؤسسة<sup>(127)</sup>. ونظراً لكون اقتصاد قبيلة إداوتنان يعتمد على هذه المادة الحيوية، وكون هذا المورد محط جدل وصراع دائم، تذهب ضحيته أحياناً أرواح كثيرة<sup>(128)</sup>، فقد سمحت كفاءة الثغالييس بحسن تديره وتوزيع حصص متساوية على الفلاحين؛ بحيث كان أعضاؤها يقترحون نظاماً لتوزيعه، كما يحددون حقوقه والعقوبات الجزية للمخالفين لأنظمة التوزيع. بهذا المعنى فمؤسسة ثنفلاس تنظيم سياسي أكثر مما هو اجتماعي، على حد تعبير روبير مونطان، لأنه يملك السلطات الثلاث<sup>(129)</sup>، وبناءً عليه، تدافع المؤسسة عن حدود القبيلة وتسهر على ضمان احترام الحياة الاجتماعية؛ إنه نوع من التضامن والتكافل الاجتماعي في المجتمع الجبلي. ولضبط مهماتها فقد شكلت لجينات "شرطة الماء"<sup>(130)</sup>، حيث يتم انتقاء أعضاء عن كل فخذ للحراسة ليلاً ونهاراً، وتكون مهمتهم الصعود من الساقية حتى مفترق السواقي الرئيسية لمراقبة قنوات السقي ومنع سرقتها، أو تسرب المياه، وهذه المهمة يصطلح عليها باللسان المحلي بمصطلح "إِمْرَالْن"<sup>(131)</sup>. وبالقرب من ضريح سيدي إبراهيم بن علي التيغانيمي، تعوّض السلطة الدينية لهذا الولي الصالح أدوار ثنفلاس، ويتم الأمر نفسه بالقرب من "زاوية أسْقَال" بتتكررت إحدى قبائل إداوتنان<sup>(132)</sup>، بحيث تحضر السلطة الدينية وتحصل الزاوية على حصص من أيام الجريان للأودية القريبة منها، وبالأخص خلال الموسم السنوي<sup>(133)</sup>، حيث يحج إلى زاوية سيدي إبراهيم من حاحا ومُسْكِينَة وكسيمة وإداوتنان والصويرة...؛ فسلطة الزاوية في المجتمع القبلي تسمو على جميع السلطات، لأن المصلحة واحدة بين عامة المجتمع التناي وخاصة؛ إذ يؤمن الجميع هنا ببركة الأولياء وكرامات المتصوفة لإبعاد الخطر عنهم وجلب المصلحة إليهم.

## مؤسسة ثنفلاس: سلطات متداخلة وتفسيرات متضاربة

انفرد روبير مونطان، بوصفه أول سوسولوجي كولونيالي، بالكتابة عن مؤسسة ثنفلاس في قبيلة إداوتنان<sup>(134)</sup>، فخصص لها دراسةً جامعةً مانعة<sup>(135)</sup> ارتقت بهذه المؤسسة إلى مستوى "أوليغارشية محلية"<sup>(136)</sup>، لكن نتائج دراسته التي كانت تحت الطلب جاءت مجانيةً

127 إن وسائل الري العتيقة والتقلبات المناخية والتنوع الطبوغرافي، كلها عوامل ساهمت في اعتماد العرف والشرع من أجل توزيع متكافئ للماء، وعليه، فالعرف سينظم علاقة الفرد بالجماعة، فإلى هذه المنطقة أكثر أهمية من الأرض نفسها، وهي ملاحظات سبق أن خلص إليها أحمد التوفيق في مقارنته لقبيلة إداوتنان في منطقة دمنات المغربية. ونظراً لأن علاقة الفرد بالجماعة في مسألة تدبير الماء قابلة للتأثر بسبب الاختلاف في تديره، أو بسبب الأزمات الطبيعية، أو طبيعة وسائل الري، فإن أعضاء ثنفلاس يتدخلون لفض النزاع القائم، انظر: بنميرة، ص 306.

128 هناك روايات متناثرة تتناقلها الساكنة المحلية تفيد بأن بعض فروع القبيلة التي تحمل أسماء فروع قبيلة أخرى في الأطلس الصغير، مثل "تأثكزت" و"تيمولاي"، تفسر بالهجرات الموسمية لبعض ساكنة إفران من الأطلس الصغير، واستقرارها في جبال إداوتنان بحثاً عن مورد الماء، وقد تزامن ذلك مع فترات الطواعين والمسغبات التي عصفت بسوس ولعل أخطرها أوبئة القرن السادس عشر، وبداية القرن التاسع عشر، راجع بهذا الخصوص: البزاز، ص 85-97.

129 أفا، ص 148.

130 محمد مهدان، الماء والتنظيم الاجتماعي: دراسة سوسولوجية لأشكال التدبير الاجتماعي للسقي بواحة تودغى (أكادير: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر، 2012)، ص 125.

131 المرجع نفسه، ص 115.

132 وثيقة استخباراتية من الضابط الملازم أول لوبورن إلى قائد ناحية أكادير وأحوازا، مؤرخة في 13 تشرين الأول / أكتوبر 1926 (وثائق مركز الأرشيف الدبلوماسي، نانط، فرنسا).

133 يُنظّم موسمان سنويان بزاوية سيدي إبراهيم بن علي التيغانيمي، الأول يوم الخميس الأول من شهر تشرين الأول / أكتوبر الفلاحي، والثاني يوم الخميس الأول من آذار / مارس الفلاحي، ويحج إليه جميع بني تانة.

134 Montagne, "organisation sociale et politique," p. 131.

135 سماها في النص المترجم إلى العربية بالجمهوريات البربرية: المؤسسات السياسية والاقتصادية، انظر: مونطان، ص 67-81.

136 يرى روبير مونطان أنّ الأنظمة التي سادت في قبائل شمال أفريقيا قد حافظت على نمط حكمها وتنظيمها السياسي البعيد كل البعد عن النظام السياسي الذي ابتكره وأبدعه العرب والأتراك، مما يعني أنّ القبيلة، موضوع الدراسة، حافظت على استقلاليتها عن المخزن العربي "الدخيل" في منظور روبير مونطان، فهو يرى أنّ هذا النظام الذي اتبعته قبيلة إداوتنان في تدبير شؤونها السياسية أقرب إلى النظام الجمهوري، وقد صرح أنه كان مجزأً على توظيف مفاهيم من قبيل (الجمهورية، والأوليغارشية، والحكومة) من أجل "تعيين الشكل القار للحكومة البربرية، لأنه لا يوجد في لغتنا لفظ مناسب"، مما يعني أنه سقط في مأزق لغوية أكثر منها أيديولوجية؛ ويعتبر عن ذلك صراحةً بقوله:

للسواب والموضوعية التاريخية<sup>(137)</sup>، وبعيدةً عن أهداف مؤسسة ثفلاص وغاياتها، كما حددها الفقهاء<sup>(138)</sup>. ونسجل هنا أنّ القبيلة لم تكن متسيبة كما زعم مونطان، ولم تكن خاضعة لسلطة واحدة<sup>(139)</sup>. والواقع، وهذا رأي يمكن مناقشته ولا يمكن الجزم به، أنّ بعض قبائل سوس الأقصى وحاحا كان على الأقل تنظمه سلطات مختلفة<sup>(140)</sup>، مع الأخذ في الحسبان مؤسسة ثفلاص بوصفها أعلى هيئة سياسية في المجتمع الثاني؛ فهناك سلطة شيخ الزاوية، وسلطة الفقيه وسلطة المخزن وممثليه من قواد وشيوخ<sup>(141)</sup>، إضافةً إلى هؤلاء يقوم عرفاء ثفلاص ووجهاءها مقام القاضي والسلطان في تسيير شؤون القبيلة وتديرها كي لا ينفرد الأمغار بالقرارات، حتى لا يكون حكمه قاسيًا، أو غير ديمقراطي على حد تعبير روبير مونطان. وبعد الحركة الثانية للمولى الحسن (1886) يعوض القائد تلك المؤسسات المخزنية<sup>(142)</sup>.

كانت مهمة ثفلاص تناوبيةً. وقد أشار روبير مونطان إلى انفراد قبيلة إداوتنان بهذا التنظيم السياسي<sup>(143)</sup>، بحيث تعقد الاجتماعات كل خميس تزامنًا مع السوق الأسبوعية، وكذلك داخل ضريح سيدي إبراهيم بن علي التغايمي، أو "عند أحد بيوت الأعضاء، أو في ضريح مسجد، أو تحت شجرة، أو في بيدر"<sup>(144)</sup>. إذ يتم عقد الجمع العام لانتخاب مجلس ثفلاص. وتنفذ داخل هذا الضريح الأحكام، وتبقى الساكنة حرةً في اختيار من يمثلها. كما يتم اختيار ممثلين عن كل أسرة كبيرة. وخلال مناقشة القضايا المطروحة على المجلس من

"لا يوجد في لغتنا لفظ مناسب، فلا يتعلق الأمر بتأثراً بحكومة تقتضي أو تفرض تعاون القوات، فإذا تعلق الأمر حقيقةً بالجمهورية فإنها أوليغارشية". ثم يتيه السوسولوجي الكولونيالي لينتهي إلى كون النظام الذي ساد في قبيلة إداوتنان فوضوي أكثر منه ديمقراطي: "ولنقل، حديثًا وبكل دقة، إنّ الحكومة البربرية هي حكومة "فوضوية" أي دون زعيم"، هذا الزعيم في نظرنا وكما يفهم من شهادة روبير مونطان هو القائد الذي يعينه السلطان بظهره سلطاني فيكون عينه في المجال الذي يحكمه، مونطان، ص 69-70.

137 اشتغل روبير مونطان أستاذًا للسوسولوجيا الكولونيالية - السياسية، لهذا فلا غرابة أن تكون دراسته حول البربر والمخزن إطرًا نظريًا لبناء المشروع الاستعماري.  
138 الفقهاء هم من كانوا يقومون بصوغ الألواح، وبهذا يسدون نصائحهم للنفليس، والراجح أنّ أبناء سوس كانوا يرجعون إلى الشرع أكثر من العرف، في حالة وقوع التعارض أو التنافي، وهو ما يبرزه لوح "قبيلة باعقيلة" (توجد في سوس الأقصى قرب مدينة تزنتيت)، انظر: أفا، ص 151.

139 يمكن التمييز بين سلطة جماعية يمارسها ثفلاص وسلطة دينية يمارسها الفقهاء و"إكزامن" وسلطة سياسية يمارسها المخزن في شخص القائد والشيخ والجايي. وتختلف أهمية كل من هذه السلطات بحسب الزمان والمكان والظرفية التاريخية.

140 يستثنى من ذلك قبيلة "أيت عبد الله أسعيد" المرابطة بسوس الأقصى التي كانت تحتمي بقبيلة "مجات" (يسمى الحامي باللغة الشلحية: "أمغزوس") لأنّها لا تحمل السلاح لمواجهة العدو، فأعرافها تحرم عليها ذلك، بخصوص هذه النقطة راجع: السوسي، المعسول، ج 1: Jilali El Adnani, "Les Saints à l'épreuve du pouvoir : Histoire d'une sainteté et anthropologie d'une culture," *Hespréris- Tamuda*, vol. XLIII (2008), pp. 61-100; Jean Chaumeil, "Histoire d'une tribu maraboutique de l'Anti-Atlas : Les Ait' Abdallah Ou Sa'id," *Hespréris- Tamuda* (1952), pp. 195-218.

141 تكشف وثائق الأرشيف الدبلوماسي بنات أن قبيلة إداوتنان ألفت المشيخة أكثر من القنادية، كما أنّ حركة المولى الحسن إلى إداوتنان قوبلت برفض مسبق لمقرراتها. فلما عين السلطان أحد القواد الحاحيين هناك ثم قتله عندما وصل السلطان إلى سفح الجبل، كما نجد السلطان المولى الحسن يعترف بنفسه أنّ هذه القبيلة لا تتألف الأحكام السلطانية ولا يحصل لساكنتها بها الغرض، وقد أوردنا سابقًا هذه الإشارة في إحدى مراسلاته لخدمته بركاش.

142 على الرغم من أنّ أبناء القبيلة فتكوا بالقائد بوعشرة الذي عينه المولى الحسن قائدًا على إداوتنان وأحوازها، فاستمرارية هذا المنصب المخزني، سيتم تفعيلها مع إحكام فرنسا قبضتها على المجال عام 1927. ويلاحظ من خلال تحريات ميدانية قام بها بعض ضباط الشؤون الأهلية أنّ إداوتنان ألفت المشيخة أكثر من القنادية، مما يجعلنا نميز بين القائد الذي يعينه السلطان بظهره شريف في إطار التمثيل المخزني، وهذا حدث بوضوح خلال فترة حكم السلطان المولى الحسن، وقد نجح هذا التمثيل المخزني في المناطق السهلية التي يسهل على المخزن دخولها لردع أي حركة ثائرة، والقائد الذي يتشكل ويكون في الأصل فردًا من أفراد القبيلة، هذا الشكل هو الذي أثار انتباه روبير مونطان بحيث خصص في كتابه المحال عليه سابقًا (الحياة الاجتماعية والسياسية للبربر) فصلاً جامعًا مانعًا حول نشأة سلطة القيادة وتطورها، انظر: مونطان، ص 83-100، وبالنسبة إلى قبيلة إداوتنان موضوع الدراسة، فإنها ألفت الشيخ أو "أفغاز" (باللغة المحلية) وقد لمع نجم عدد من الأمغار الذين وسعوا مجال حكمهم ليشمل قبائل أخرى غير تلك التي ينتمون إليها، ومن بين هؤلاء أسرة بوناكة التانانية التي ورد اسمها أكثر من مئة مرة في وثائق الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي، وفي بعض كتب المختار السوسي.

143 يرى روبير مونطان أنّ النظام السياسي في قبيلة إداوتنان مرّ بثلاث مراحل كبرى، هي: مرحلة "الأوليغارشية المستقلة" أو الجمهورية، حيث تسود الديمقراطية، ولا مجال للظلم بين أبناء القبيلة، ومرحلة "الاستبداد المستنير" حيث تظهر ملامحه في شخص الأمغار الذي يستحوذ على المغارم لنفسه، مما يدفع مكونات القبيلة إلى التحالف فيما بينها (الأسرة، والقرية، وتاقبيلت)، ومرحلة الخضوع للمخزن حيث تظهر تكتليات من قبيل (العرف والشرع، والمخزن والسبيبة، والعرب والبربر، والجبل والسهل...)، وكلها مفاهيم غير صالحة لغياب المنطق فيها، راجع: مونطان، ص 107-109.

144 المرجع نفسه، ص 71.

الضروري استشارة جميع من كان ذا رأي صائب كالمرابطين والعلماء والرجال المسنين. وبعد تنفيذ الأحكام، يكلف طالب بكتابة تقرير بخصوص الحكم<sup>(145)</sup>.

يجد أنفلوس نفسه، في بعض الأحيان، في حيرة من أمره حينما يضطر إلى تطبيق أحكام وتدابيرها في ما لا نص فيه (أي في ما لم تنص عليه الألواح والأعراف). ويحاول تجاوز ذلك بعقد اجتماعات دورية ومنتالية؛ ففي إداوتان مثلاً تتعدد أماكن الاجتماعات؛ فتارةً تكون في مقر السوق الأسبوعية التي تتزامن مع يوم الخميس، وتارةً أخرى في مقر ضريح سيدي إبراهيم بن علي التيغانيني، وأحياناً أخرى في مقر زاوية "أسقال"<sup>(146)</sup>، وهو ما نجده في قبائل الأطلس الصغير.

إضافةً إلى تحكيمهم في قضايا الأمن والاقتصاد، كانت جماعة ئنفلاس تنفذ الأحكام في المجال العقاري، وقضايا الإرث والأحوال الشخصية<sup>(147)</sup>، وإن كنا نتحفظ من هذه النقطة على أساس أن "فصل السلط" كان المبدأ الأساسي الذي ساد في إداوتان، حيث يختص الفقهاء بما يتعلق بالشريعة الإسلامية، في حين أن مؤسسة ئنفلاس تختص بمجال تنفيذ قرارات الفقهاء. ويتقاضى أعضاء مؤسسة ئنفلاس راتباً رمزياً<sup>(148)</sup> لا يرتب له من القبيلة أو الخزينة المالية، بل يؤخذ من الغرامة التي يفرضها على المخالفين في الأسواق والمواسم؛ بحيث قد تصل مستحقاتهم إلى نصف قيمة الغرامة المفروضة على المخالف، كما أنها في بعض الأحيان الأخرى لا تتجاوز الثلث.

يشير روبير مونطان إلى الصعوبة التي وجدها أعضاء ئنفلاس في عملية قسمة المستحقات، بقوله: "فترى المجلس يناقش أحياناً طوال ثلاث أو أربع ساعات من أجل اقتسام مبلغ ثلاث سنتيمات على سبعة عشر"<sup>(149)</sup>. وهو ما يدفعنا إلى التساؤل، هل كانت مؤسسة "ئنفلاس" نزيهةً في أحكامها القضائية الجزرية؟ أم أن أعضاءها اغتتوا على حساب التجار وساكنة القبيلة؟ مهما يكن الجواب فإن هذه المؤسسة لا يمكن أن تجعل القبيلة مستقلةً مخزنيةً؛ فأعضاء ئنفلاس كثيراً ما كانوا يتجاوزون الطاقة المادية للقبيلة، ويتقنون كاهل ساكنتها بالغراملات المادية التي قد تؤدي إلى إفلاس التجار، وتشريد الأرامل والأيتام<sup>(150)</sup>. وهو ما يجعلنا نطرح السؤال من جديد على روبير مونطان عن مدى نزاهة هذه المجالس أو "الأولغارشيات" على حد تعبيره؛ وهو الذي شدّ أزر أطروحة ميشوبلير Michaux-Bellaire الذي سبق له أن أشار إلى أن المخزن "عنصر عربي دخيل وغريب"، هدفه الفتك بالقبيلة ومؤسساتها السياسية الممثلة في ئنفلاس<sup>(151)</sup>.

قدّم روبير مونطان إجاباتٍ متناقضةً، وذلك بقوله: "وتظهر المساواة داخل مجلس الأعيان (ئنفلاس) في جمهورية بربرية (إداوتان) بوضوح؛ فعلى الرغم من خطوة المؤسسات المتساوية في المناطق التي يكون فيها الرأي العام أكثر ارتباطاً ويقظة؛ حيث يكون للأغنياء منازل مشابهة لمنازل الفقراء، فإنّ الأغنياء هم من يمارس السلطة بطريقة خفية، إذ يوجد في كل مجلس ئنفلاس ثلاثة أو أربعة أغنياء يتنافسون على تقسيم السلط لمصلحتهم بطريقة خفية. وعندما يقدر شخص ما منهم على تغيير التشريع لا شيء يمنعه من أن يقدم رشي

145 رواية شفوية مستقاة من حوار دار بيني وبين أحد أعيان دوار أغري يوم 2007/07/09 في مدرسة الدوار.

146 زاوية ومدرسة عتيقة تقع في قبيلة تانكزت بإداوتان.

147 العثماني، ص 66-124.

148 المرجع نفسه، ص 236.

149 مونطان، ص 73.

150 أجمع بعض الفقهاء على أن تسلط جماعة ئنفلاس على أموال المغربين من الجاني وممتلكاتهم، فيه معصية لله ورسوله وتجاوز لما أفقره الشرع الإسلامي.

151 في مقابلة لي مع أحد أعيان القبيلة إداوتان، أخبرني أن مجالس ئنفلاس كانت أحكامها جائزة وجعلت القبيلة "سائبة"، بحيث اقترف أحد القواد، والراجح أنه القائد "أشأو"، (لا تزال ذريته تستقر في دوار إشبك الذي يبعد عن مركز إيموزار بحوالي 3 كيلومترات شمالاً) جرائم في حق أبناء القبيلة... تهتد الرجل قائلاً كذا في أمس الحاجة إلى من يخلصنا من هول هؤلاء، قلت له: من؟ فقال: لي أعضاء ئنفلاس الذين كانوا يورثون منصبهم ويستبيحون أموال الناس (رواية شفوية، 2009/12/22)، بالعودة إلى مؤلف روبير مونطان "الحياة الاجتماعية والسياسية للبربر"، نجد لضمون مقابلتنا ما يعضدها ويثبتها إيجاباً صحيحاً.

لبقية أعضاء المجلس، بحيث نراه يمارس مهمات المقدم طوال عدة سنوات ضدًا للأعراف القاضية بأن تبقى هذه السلطة محصورةً في أمر واحد، وهو اجتماع المجلس عنده أحيانًا وتقديم الولايم على شرف أصدقائه وارتداء ملابس مميزة<sup>(152)</sup>.

## خاتمة

من خلال تتبع كرونولوجيا القبيلة والمخزن ووظائف بعض مؤسساتها ذات البعدين الاجتماعي والسياسي، وبعد محاولتنا استنتاج المصادر المحلية وقراءة وثائق الأرشيف الأجنبي بحيطه وحذر، ومقابلة الروايات الشفوية بما يعرضها أو يدحضها في متون المراسلات الأجنبية والوطنية، يتضح أن مؤسسة ثنفلاس، بوصفها تنظيمًا اجتماعيًا وسياسيًا، تأسست لحفظ الأمن العام داخل مجتمع قبلي اشتغل بالعرف أكثر من الشرع، وكانت قرارات المخزن لا تشمل بعضه لبعده عن المركز، وقد ساهمت الأزمات التي تعرّض لها المغرب خلال الفترة الحديثة والتطورات الدينية التي شهدتها خلال الفترة نفسها، عندما انتقلت زاوية سيدي إبراهيم بن علي التيغانيمي من مؤسسة للإطعام وتلقين الأوراد إلى مؤسسة مساهمة في التطورات والأحداث السياسية، لما نادى بالجهاد ونجحت في إبعاد الإيبيريين عن الثغور المغربية، ما أكسب المتصوفة إشعاعًا روحانيًا داخل القبائل. إن هؤلاء المتصوفة<sup>(153)</sup> أضفوا الشرعية على أحكام مؤسسة ثنفلاس بوصفها أعلى هيئة قضائية تنظر في أمور العامة، ونظرًا لأنها وُصفت بالبدعة فقد كان لا بد من تطويع النص الديني، لخدمة أهداف ثنفلاس؛ لهذا أجمع فقهاء سوس المتقدمون منهم والمتأخرون على عدّ أعيان ثنفلاس لا يحكمون إلا بالشرع، فبه يحكمون وإليه يتحاكمون. أما العرف فلا يبحث إلا في الجزء المدني أو الجنائي فيقع تداخل بين الديني والسياسي<sup>(154)</sup>، وتتبع فيه المصالح المرسله<sup>(155)</sup>، وسدّ الذرائع، وشرع من قبلنا. مما يقلل من طرح عبد الله العروي حول ارتباط السببية بالبلاد التي يحكمها العرف. ومن جهة أخرى يعدّ أبو يحيى الحاحي الثائر الذي ظهر في مغرب نهاية السعديين مرشدًا ومصلحًا، أول من أثار قضية "أعيان ثنفلاس"، وإذا ما كانت أحكامهم مطابقة للشرع الإسلامي أو منافية له. فقد طلب من فقهاء عصره الإفتاء بمشروعية ثنفلاس من عدمها، فكانت الأجوبة مختلفة؛ فمنهم من أفتى بوجوبها لأنها تخدم المصلحة العامة، معتمدين في ذلك قواعد فقهية أصيلة من قبيل "الضرورات تبيح المحظورات"، و"سدّ الذرائع"، و"شرع قبلنا". وحاول بعضهم أن ينفى شرعية هذه المؤسسة بدعوى تناقضها مع النص الشرعي ومناوأتها السلطة السياسية؛ على أساس أن السلطان هو الهيئة الوحيدة التي تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، لكن هؤلاء الفقهاء أفتوا تحت الطلب المخزني لمعارضة أي مشروع سياسي يمكن أن يعصف بالدولة المركزية الحديثة (الدولة العلوية). ومنهم من كانت فتواه حلاً وسطاً وجواباً معتدلاً، وفقاً للقاعدة الفقهية "لا ضرر ولا ضرار" على أساس أن تنال أحكام "أعيان ثنفلاس" ما للجاني من ممتلكات دون أن تتعداها إلى أقاربه من أرامل وأيتام.

إن مؤسسة ثنفلاس بهذا المعنى كانت حاضرة في أعراف قبائل سوس بخاصة، تلك التي كانت بعيدة عن المخزن، كقبيلة إداوتان التي اجتهد أبناؤها واقتروا "أعيان ثنفلاس" أعلى هيئة لفض منازعاتهم وتدبير شأنهم المحلي، وعدّوها من مكونات حياتهم الثقافية. ومن منظور آخر لم تكن هذه المؤسسة ديمقراطية في قراراتها، ولم تكن نزيهةً دائماً في أحكامها، وهو ما يدحض بحوث روبير مونطان الذي وظّف مؤسسة ثنفلاس في غير محلها، عندما عدّها مظهرًا من مظاهر استقلال الأمازيغ عن العرب الذين يمثلهم المخزن العلوي.

152 مونطان، ص 87.

153 أهم هؤلاء القطب سيدي علي بن إبراهيم التيغانيمي.

154 العثماني، ص 93.

155 السوسي، المعسول، ج 18، ص 197.

فكانت خلاصات دراسته واستنتاجاتها تمهيداً للفرقة التي كانت محتملة الوقوع بين العرب والأمازيغ والتي توجت بظهير 1930 المعروف بالظهير البربري، بخاصة أنّ صدور كتابه **البربر والمخزن** تزامن مع هذا الحدث، مما يقلل من موضوعية الكتاب ونزاهة صاحبه.

إنّ مفاهيم ذات حمولة أيديولوجية كـ "بلاد السبية مقابل بلاد المخزن" و"البربر مقابل العرب" و"الشرع مقابل العرف" و"سكان السهل مقابل سكان الجبل"، يجب أن تُفهم في السياق الذي أنتجت فيه من خلال استحضار طبيعة المجتمع والاقتصاد والنظام السياسي القائم خلال تلك الفترات؛ فالسلطان كان يحكم بالرسالة و"الظهير"، وهما خطاب مخزني ذو حمولة سياسية ودينية تخرج عن سياقها إذا وُظفت في زمن غير زمانها. وهذا هو مأزق الدراسات الأجنبية التي أنتجها ضباط لم يكن همهم كتابة تاريخ بلادنا بقدر ما كان همهم الترقية بواسطة تقارير استخباراتية عن حالة قبيلة ما، بحيث ترفع إلى الإقامة العامة لتتال استحسان الدوائر العليا في الجيش؛ فيرقى أصحابها الضباط من "ملازم أول" إلى "قبطان" مروراً "بقائد" ووصولاً إلى رتبة "كولونيل" أو "جنرال". وهو ما يلاحظ في وثائق الأرشيف الفرنسي؛ ذلك أنّ مراسلات عديدة موجهة من ضباط إلى رؤسائهم تثبت أنّ هؤلاء تمّت ترقيةهم في ظرف سنة من رتبة عسكرية إلى رتبة أخرى أعلى منها كما هي الحال بالنسبة إلى القبطان دوليريس دو كومب غيدون الذي تمّت ترقيته إلى رتبة كولونيل بفضل بحثٍ أنجزه حول مؤسسة الزواج في إداوتنان عام 1927<sup>(156)</sup>. وأخيراً، فإنّ الموروث الثقافي لقبيلة إداوتنان يقع عليه حصارٌ شديد يقوم به من كان أجدادهم بالأمس "أعياناً لدى الاستعمار" أو ثواراً ضده، عليهم اليوم إطلاق سراح هذه الوثائق ومنحها لمتخصصين من أجل كتابة تاريخٍ موضوعي حول هذه القبيلة التي تخزن حقائق ما زلنا نجهلها إلى يومنا هذا.



156 القبطان دوليريس دو كومب غيدون، بحث حول الزواج في إداوتنان، 1927 (وثائق الأرشيف الدبلوماسي، نانطا، فرنسا)، 27 صفحة.

## المراجع

### العربية

- أحساين، عبد الحميد. الإدارة المركزية في عهد الحماية الفرنسية، 1912-1940. الرباط: منشورات أمل، مطابع الرباط نت، 2015.
- أرفاك، شفيق. قيادة تمنارت بين التزام المحيط القبلي والسلطة المخزنية: (1934-1352). أطروحة لنيل دكتوراه الدولة. إشراف الدكتور محمد حمام. أكادير: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ابن زهر أكادير، 2007.
- أزايكو صدقي، علي. تاريخ المغرب أو التأويلات الممكنة. الرباط: مركز طارق بن زياد، 2002.
- \_\_\_\_\_ نماذج من أسماء الأعلام الجغرافية والبشرية المغربية. سلسلة الدراسات والأطروحات، رقم 1. الرباط: منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2004.
- أفا، عمر. تاريخ المغرب المعاصر: دراسات في المصادر والمجتمع والاقتصاد. سلسلة بحوث ودراسات، رقم 34. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2002.
- الإكراري، محمد بن أحمد. روضة الأفنان في وفيات الأعيان، تحقيق حمدي أنوش. أكادير: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، 1998.
- أكنوش، عبد اللطيف. السلطة والمؤسسات السياسية في مغرب الأمس واليوم. الدار البيضاء: مكتبة بروفانس، 1988.
- البزاز، محمد الأمين. تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. سلسلة رسائل وأطروحات رقم 18. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1992.
- البعقلي، محمد بن أحمد. مناقب البعقلي، تحقيق محمد المختار السوسي. الرباط: طبع ونشر عبد الوافي المختار السوسي، 1987.
- بنميرة، عمر. النوازل والمجتمع: مساهمة في دراسة تاريخ البادية المغربية بالمغرب الوسيط. سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 67. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2012.
- بياض، الطيب. المخزن والضريبة والاستعمار: ضريبة الترتيب 1880/1915. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2011.
- البيدق، أبي بكر بن علي الصنهاجي. أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين. الرباط: دار المنصور، 1971.
- التامناتي، أبي زيد عبد الرحمان. الفوائد الجمّة في إسناد علوم الأمة. تحقيق اليزيد الراضي. بيروت: دار الكتب العلمية، 2007.
- التبكتي، أحمد بابا. نيل الابتهاج بتطريز الديباج. تقديم عبد الحميد عبد الله. ط 2. طرابلس: دار الكتاب، 2000.
- التوفيق، أحمد. المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، إينولتان 1850-1912. ط 2. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1983.
- جحاح، محمد. الزاوية بين القبيلة والدولة. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2015.
- جويرو، زهيرة. الإفناء بين سياج المذهب وإكراهات التاريخ. تقديم عبد المجيد الشرفي. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2014.
- حبيدة، محمد. بؤس التاريخ: مرجعيات ومقاربات. الرباط: دار الأمان، 2015.
- الحضيبي، أحمد بن محمد. طبقات الحضيبي، تقديم وتحقيق أحمد بومزكو. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2006.

- حندين، محمد. **المخزن وسوس (1672-1822) مساهمة في دراسة تاريخ علاقة الدولة بالجهة**. الرباط: دار أبي رقرق للطباعة والنشر، 2005.
- الدفالي، محمد معروف. **أصول الحركة الوطنية بين السلفية المجددة والسلفية الجديدة**. الرباط: منشورات أمل، 2014.
- الرسموكي. **وفيات الرسموكي**. تحقيق محمد المختار السوسي. الرباط: مطبعة الساحل، 1988.
- رشيدى، ربيع. **الزعامات المحلية بسوس وعلاقتها بالمخزن: سوس الأقصى خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر**. بحث لنيل الماجستير في تاريخ الجنوب المغربي، إشراف الدكتورة خديجة الراجي. أكادير: جامعة ابن زهر - كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2010.
- السكتاني، عيسى بن عبد الرحمان. **الأجوبة الفقهية**، اعتنى به أحمد بن علي الدمياطي. بيروت: دار ابن حزم، 2011.
- السوسي، محمد المختار. **الإلغيات**. الدار البيضاء، مطبعة النجاح، 1963.
- \_\_\_\_\_ . **المعسول**. الرباط: مطبعة المهديّة، 1963.
- \_\_\_\_\_ . **إيغ قديماً وحديثاً**، هياها للطبع وعلق عليه محمد بن عبد الله الروداني. ط4. الرباط: المطبعة الملكية، 2005.
- \_\_\_\_\_ . **خلال جزولة**. ج 4. تطوان: المطبعة المهديّة، 1963.
- صادق، نور الدين. **حركة الشيخ يحيى الحاحي وقيام إمارة تارودانت**. الرباط: منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2010.
- الصديقي، محمد بن سعيد. **إيقاظ السريرة لتاريخ الصويرة**. الدار البيضاء: دار الكتاب، 1961.
- الطوزي، محمد. **الملكية والإسلام السياسي في المغرب**. ترجمة محمد حاتمي وخالد شكراوي، راجع نصوصه عبد الرحيم بنحادة. الدار البيضاء: نشر الفنك، 1999.
- العثماني، أحمد. **ألواح جزولة والتشريع الإسلامي: دراسة لأعراف قبائل سوس في ضوء التشريع الإسلامي**. الرباط: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2004.
- العروي، عبد الله. **الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية: 1830-1912**. باريس: مطابع ماسبيرو، 1977.
- \_\_\_\_\_ . **مجمّل تاريخ المغرب**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1984.
- علمي، أحمد. "حركتا السلطان الحسن الأول إلى سوس (1882-1886)". **دراسات**. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر، أكادير (1996).
- العيادي، محمد. **دراسات في المجتمع والتاريخ والدين**. سلسلة دراسات. الدار البيضاء: مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، 2014.
- عياش، جرمان. **دراسات في تاريخ المغرب**. الرباط: الشركة المغربية للناشرين المتحدّين، 1986.
- القبلي، محمد، **تاريخ المغرب، تحيين وتركيب**. الرباط: منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب/ مطبعة عكاظ الجديدة، 2011.
- الكشطي، أحمد بن علي. **إداوتنان: البلدة التنانية ذات المواهب الربانية**. تحقيق حسن بيليش. الرباط: مطبعة الفضيلة، 2015.
- كليفورد، غيرتز. **تأويل الثقافات**. ترجمة محمد بدوي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة/ مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- الكيكي، محمد بن عبد الله. **مواهب ذي الجلال في نوازل البلاد السائبة والجبال**. تحقيق أحمد التوفيق. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997.
- المحمدي، علي. **السلطة والمجتمع في المغرب: نموذج أيت بعمران**. الدار البيضاء: توبقال، 1989.



- محند، أيت الحاج. "ملاحم الحياة الثقافية بحاحة وإداوتنان خلال القرن التاسع عشر". أعمال الدورة الأولى: الثقافة الشعبية الوحدة في التنوع. أكادير: الجامعة الصيفية، من 18 إلى 31 آب/ أغسطس 1980.
- \_\_\_\_\_ . **مظاهر الحياة الثقافية بحاحة وإداوتنان خلال القرن الرابع عشر الهجري (1301-1400هـ/1883-1979م).** الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2015.
- المنصور، محمد ومحمد المغراوي. **التاريخ وأدب النوازل: دراسات تاريخية مهداة للفقيه محمد زبير.** سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 46. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1995.
- "مراسلة المولى الحسن لثأبه محمد بركاش". **الوثائق.** مجموعات دورية تصدرها مديرية الوثائق الملكية. العدد 10 (2000).
- مهيدان، محمد. **الماء والتنظيم الاجتماعي: دراسة سوسولوجية لأشكال التدبير الاجتماعي للسقي بواحة تودغى.** أكادير: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر، 2012.
- مونتان، روبيير. **الحياة الاجتماعية والسياسية للبربر.** ترجمة محمد الناجي بن عمر. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2014.
- الناصري، أبو العباس أحمد بن خالد. **الاستقصا بأخبار دول المغرب الأقصى.** القاهرة: مطبعة دار الكتاب، 1954-1956.
- واتربوري، جون. **أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية.** ط 3. الرباط: مؤسسة الغني للنشر/ السحب/ دار أبي رقرق، 2013.

## الأجنبية

- Ben melih, Abdellah. *Structures politique du Maroc colonial.* Paris: L'Harmattan, 1990.
- Berque, Jacques. *Les Nawazil el-muzara' à.* Rabat: études et traduction, Ed. Flix Moncho, 1940.
- Chaumeil, Jean. "Histoire d'une tribu maraboutique de l'Anti-Atlas: Les Ait Abdellah Ou Said." *Hespéris Tamuda.* (1952).
- Cherifi, Rachida. *Le Mekhezen politique au Maroc: Hier et aujourd'hui.* Casablanca : Afrique orient, 1988.
- El Adnani, Jillali. "Les Saints à l'épreuve du pouvoir : Histoire d'une sainteté et anthropologie d'une culture." *Hespréris Tamuda.* vol. XLIII (2008).
- Léopold, Justinard. "Notes sur L'Histoire du Sous au XIXe siècle." *Hespéris.* vol. VI (1926).
- Mezzine, Larbi. *Le Tafilalt, Contribution à l'Histoire du Maroc aux XVII ET XVIII siècles.* Serie Theses 13. Rabat: Publication de Faculte des lettres et des sciences humaines, 1987.
- Montagne, Robert. *Note sur Les Ait Waouzig.* A.D.N. Maroc, 1925.
- \_\_\_\_\_ . "Organisation sociale et politique des tribus berbères indépendantes: Les Ida Ou tanan, Haut Atlas occidental." *Revue des Etudes Islamiques.* cahier II (1927).
- \_\_\_\_\_ . *Les berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc, essai sur la transformation politique des Berbères sédentaires groupe Cheluh.* Paris : éd. Alcan, 1930.
- Pascon, Paul. "Le commerce de la maison d'Illigh, d'après le registre comptable de Husayn Ben Hachem, Tazerwalt 1850-1875." *Annales E.S.C.* no. 3-4 (Mai -Aout 1980).